وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس

في علوم التسيير تخصص: محاسبة

عنوان المذكرة

مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الهياكل المعدنية

BATICIM

من إعداد الطالب:

* بهدي عمر

تحت إشراف الأستاذ:

* د. بهدي عيسى

السنة الجامعية: 2012-2013

إهداء

إلى والدتي . . . التي تحدق إلى السماء كل صباح تتلو الدعاء وتنتظر انتصاري

إليها أمي التي لا ترقى لوصفها قواميس فكري ونزخرفة حروفي .

إلى والدي . . . الذي جاهد الحياة لأجلي وقهر الظروف والمحن ليهدي لي بسمة الأمل .

إلى إخوتي . . . أغلى ما أهدى إلي والدي

إلى كل أفراد عائلة بهدي

إلى كل أصدقائي من قريب أو من بعيد

إلى كل إنسان يحب الخير لهذه الأمة ويسعى جاها إلى إعادة بناء مجدها

إليهم جميعا . . . أهدي ثمار جهدي

عمر بهدي

التشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكر الله تعالى على نعمه الجليلة، أنه تبارك و تعالى أمدنا بالصحة والقوة وكان لنا عونا ودعما. نحمده عز وجل أنه وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذه المذكرة و نرجو أن يكون ذخرا في ميزان الحسنات يوم القيامة .

ونشكر كل من تلقينا منه علما صالحا أو عملا مفيدا لمواصلة مشوارنا كما نشكر الأستاذ المشرف السيد "بهدي عيسى " على توجيهاته القيمة ونصائحه النفيسة ، و كذلك نشكر كل الأساتذة الذين تمدرسنا على أيديهم طيلة المشوار الدراسي.

في الختام نشكر كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل ونتمنى النجاح والتوفيق للطلبة المتخرجين هذه السنة ولبقية الطلبة في السنوات اللاحقة إن شاء الله.

عمربهدي

الفهرس

العنوان	الصفحة
المقدمة العامة	ا-ب-ج
الفصل الأول: النظام المحاسبي في الجزائر	01
مقدمة الفصل الأول :	01
المبحث الأول: : النظام المحاسبي المالي	02
المطلب الأول: : النظام المحاسبي المالي	02
المطلب الثاني: المخطط المحاسبي الوطني	06
المبحث الثاني: دراسة حالة لسنة 2009	15
المطلب الأول: عرض الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج وفقا SCF لسنة 2009	15
المطلب الثاني : عرض الميزانية العامة وفقا PCN لسنة 2009	18
المطلب الثالث: التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي	18
خاتمة الفصل الأول	19
الفصل الثاني: التحليل المالي و قواعده	20
مقدمة الفصل الثاني	20
المبحث الأول: التحليل المالي و أهميته	21
المطلب الأول: التحليل المالي	21
المطلب الثاني: : مصادر التحليل المالي	29
المبحث الثاني: قوائم و قواعد التحليل المالي	30
المطلب الأول: القوائم المالية وتحليلها	30
المطلب الثاني: التطبيق على مؤسسة BATICIM	34
خاتمة الفصل الثاني	44
الخاتمة العامة	46

المقدمة العامة

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي

الفصل الثاني: التحليل المالي وقواعده

قائمة المراجع

الخاتمة العامة

المقدمة العامة:

لقد كان للتغيرات التي شهدتها الساحة العالمية في المجال الاقتصادي التأثير البالغ على اقتصاديات البلدان مما استوجب على الجزائر التوجه نحو اقتصاد السوق، والذي بدوره فرض على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مواكبة و مسايرة التغيرات الحاصلة في المجال الاقتصادي، و عملا على تشجيع الاستثمار و تنشيط سوق رأس المال ودعمها ومنه ونتيجة للانفتاح على المؤسسات الاقتصادية العالمية أصبح من الضروري وضع أسس و قواعد مفاهيم موحدة مما أدى إلى إصدار نظام محاسبي و مالي جديد لمسايرة التغيرات وفق المعايير المحاسبية الدولية والقوانين المعمول بها في الجزائر .

و نتيجة للتغيرات في البيئة المحاسبية أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية إعادة النظر في طرق تسييرها لتحسين أدائها و القدرة على الصمود في وجه المنافسة، ومن بين الأدوات المستعملة في تسيير المؤسسة و مراقبة فعاليتها التحليل المالي الذي يساهم في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد الاختلافات و الصعوبات التي تواجهها ،إذ أنه بتبني النظام المحاسبي المالي أصبحت القوائم المالية تخضع للمعايير المحاسبية الدولية في العرض والتحليل و هذا يوجب على مستعمليها أن يكونوا على دراية بالمبادئ و القواعد المستخدمة في إعدادها و تحليلها و بناء على هذا سنحاول عرض قواعد التحليل المالي عن طريق استعمال أدوات التحليل المالي .

يعتبر التحليل المالي تشخيصا للحالة المالية للمؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو عدة دورات، وذلك بهدف إظهار التغيرات التي طرأت على الحالة المالية لمؤسسة من أجل الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وذلك لإعطاء صورة واضحة عن المؤسسة للمحيط الخارجي كرجال الأعمال البنوك ، المستثمرين...

مما سبق يمكن طرح و صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

- **ما هي الإسهامات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد لتدعيم قواعد التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟**

و من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح عدة أسئلة فرعية على النحو التالي :

- ما هي النظرة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في عملية التحليل المالي و ما هي الأهداف المرجوة من تطبيقه ؟
- ما مدى استجابة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للتغيرات الحاصلة في القوائم المالية؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة نقوم بوضع الفرضيات التالية :

يهدف النظام المحاسبي المالي الجديد إلى إعطاء مصداقية وشفافية للقوائم المالية وجعلها أكثر وضوحا.

لقد لاقى النظام المحاسبي المالي صعوبة كبيرة في عملية تطبيقه نتيجة صعوبة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي و تأخر النصوص التطبيقية المتعلقة بذلك.

أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

دوافع ذاتية تتمثل في:

1 - الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع الجديدة .
2-الرغبة في اكتساب معلومات حول النظام المحاسبي المالي في هدا النظام .

دوافع موضوعية تتمثل في:

1 - مدى تلاؤمه و تخصصنا (محاسبة).
2 - التطرق إلى هدا الموضوع بغية فتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.
3 - معرفة الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، و التغيرات الحاصلة على مستوى القوائم المالية .

أهداف البحث:

- محاولة عرض التعديلات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بالنسبة للتحليل المالي ومدى مساهمته في إعطاء صورة جديدة للقوائم المالية.
- محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال الدراسة انطلاقا من الفرضيات الأولية التي تهدف إلى الإلمام بمدى مساهمة النظام المحاسبي في تدعيم قواعد التحليل المالي.

المنهج المتبع في البحث:

للإجابة على الإشكالية وبهدف الإلمام بكل جوانب البحث تم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي و لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة النظام المحاسبي المالي، والفصل الثاني للتحليل المالي و قواعده .

أما الفصل الثالث اكتفينا بدراسة وتحليل الميزانية من خلال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وفق المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي.

حدود الدراسة :

نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات و خاصة في الجانب التطبيقي قمنا في الدراسة التطبيقية بالتعرض للميزانية دون باقي العناصر المكونة للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد.

صعوبات الدراسة:

1 - صعوبة الحصول على المعلومات و خاصة في الجانب التطبيقي.
2 - قلة المراجع في هذا المجال وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.
3 - صعوبة إيجاد مرادفات عربية للكثير من المصطلحات التقنية.
4 - صعوبة وضع خطة متوازنة لأهمية بعض العناصر.
5 - موضوع شائك و جديد يتطلب الكثير من الوقت.

مقدمة الفصل الأول :

ظهرت المحاسبة كوسيلة لمعالجة و تنظيم المعلومات المالية و الاقتصادية و مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي حيث كانت متطلبات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية هي المحرك الأول لمناقشة ووضع إطار نظري لأهداف ومبادئ العمل المحاسبي حتى يتلاءم مع الواقع الاقتصادي للبلاد .

و تجاوبا مع التطور و التوسع و التبادل التجاري بين مختلف دول العالم، انطلقت بعض الجهود و المحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة الدولية و التي أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية الدولية على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات.

و لإعطاء صورة واضحة عن المحاسبة و النظام المحاسبي و معايير الإبلاغ المالي، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى نقائص المخطط المحاسبي الوطني و التي أدت بدورها إلى ضرورة مواكبة التغيرات العالمية بإنشاء نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية و المناخ الاقتصادي الوطني .

المبحث الأول:النظام المحاسبي المالي

تزامنا مع الانفتاح الاقتصادي العالمي و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية فقد أصر المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير المحاسبية الدولية، و إصدار معايير جديدة تنمي أداء و مستوى التبادل في الأسواق المالية، و عليه فاستثمار هذه الجهود ومواصلتها لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية هو قرار لا رجعة فيه و اعتمادها يقود بالضرورة إلى الارتقاء بالبيانات المالية من جهة و المساهمة في انفتاح الشركة على بيئتها جذب فرص جديدة للشركة مع المستثمرين المحليين و الدوليين

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي و إستحداثاته

يمكن الوصول إلى هذه الأهداف بالاعتماد على نظام محاسبي فعال من شأنه إيجاد حلول ناجحة للمشاكل التي تعاني منها المنشأة سواء من الناحية التنظيمية أو المالية. ومن هنا تبرز ضرورة وجود نظام محاسبي داخل المنشأة للتأكد من فعالية و تدارك الانحرافات باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب

أولا: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي الجديد

يعتبر مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني (CNC)، لتحسين النظام المحاسبي الجزائري و الذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية (IAS/IFRS) [1].

الإطار المفاهيمي:

قدم النظام المحاسبي المالي الجديد إطارا مفاهيمي يبين مختلف المفاهيم الضمنية لتحضير و تقديم القوائم المالية حيث يقسم الإطار المفاهيمي إلى التعاريف و مجال التطبيق:

1)- تعريف النظام المحاسبي المالي:

أ) **التعريف:**

عرَف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 م النظام المحاسبي في المادة 03 منه، و سمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية.
المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها و تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته، ووضعية الخزينة في أية سنة مالية[3]

ب)- مجال التطبيق:

- لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 05، 04، 02 من قانون 07-11المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:[2]

- كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة و المعنيون بمسك المحاسبة هم:

الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

التعاونيات.

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة.

---

[1] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره ص44-45.

[2-3] القانون 07-11 ،المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03 ، الجريدة الرسمية العدد 74بتاريخ 25 نوفمبر 2007, ص3،1.

ثانيا: فرضيات و أهداف النظام المحاسبي المالي

1)- فرضيات النظام المحاسبي المالي الجديد:

تكمن فرضيات النظام المحاسبي في:

الاستيعاب الجديد للمحاسبة عكس النظام المحاسبي السابق المبني على التصور و الذي يأخذ بعين الاعتبار خاصة القيود القانونية و الضريبية، فإن النظام المحاسبي المالي الجديد يتقيد بالتسجيل بصفة وفية وفق للميزات و الحقائق الاقتصادية للمعاملات و الأحداث الأخرى، و ذلك استجابة لمتطلبات المستثمرين الذين يريدون الحصول على معلومات شفافة، هذا التصور الجديد للمحاسبة المستلهم من المحاسبة الأنغلوسكسونية يتطلب من كل الأطراف المعنية بالمعلومة المالية (محضري الحسابات، المهنيين المحاسبيين و المستعملين الأخريين) إعادة نظر عميقة تتطلب احتياجات هامة لرفع و تحسين المستوى و إعداد البرامج التكوينية في المحاسبة لتمييز القانون المحاسبي من القانون الجنائي، إذ أنه وإن كانت المحاسبة إلى حد الآن مقيدة بإدماج القواعد الجبائية (يهيمن عليها نظرة و احتياجات الإدارة الجبائية) فإنَ النظام الجديد يعرض استقلالية القانون المحاسبي بالنسبة للقانون الجبائي، وبهذا فإن التصريحات الجبائية يتم إعدادها بعد معالجة القوائم المالية للمؤسسات .

2)- أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي:

تعتبر البيانات المالية التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية محل تغيير عليه نجد مثلا في المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) طريقة عرض القوائم المالية و كذلك في المعيار المحاسبي الدولي رقم(14) عرض مختلف النتائج ورقم الأعمال حسب قطاع النشاط و المنطقة الجغرافية، ومن هنا يتم السماح للمحللين الماليين بإعطاء رأي واضح عن الذمة المالية للمؤسسة كما تساعد المستثمرين في توظيف الأموال بشكل رشيد و بالإضافة إلى توضيح و تسهيل وفهم المؤسسة كنظام معقد، و يتميز النظام المحاسبي المالي الجديد بأربع استحداثات رئيسية:

1- يمس الاختيار الدولي الذي يقرب الممارسات المحاسبية الوطنية بالممارسات العالمية و الذي يسمح للمحاسبة بأن تعمل على مرجعية و مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر و إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات .

2- يتعلق بإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ و القواعد التي تواجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح ن تقليل أخطار التلاعب الإدارية و الغير الإدارية بالقواعد و تسهيل مراجعة الحسابات.

3- ينص على أن النظام المحاسبي الجديد أخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، الأمر الذي سيسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة و مقررة تخص المؤسسات و تمكن من إجراء المقارنات و اتخاذ القرارات.

4- يتعلق بالكيانات الصغيرة و يتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

3)- مزايا و أهداف النظام المحاسبي المالي:[3]

أ)- المزايا:

يتميز النظام المحاسبي المالي الجديد بالمميزات التالية:

- وجود إطار تصوري للمحاسبة يحدد بطريقة واضحة الاتفاقيات و المبادئ الأساسية للمحاسبة و يحدد الأصول و الخصوم ورؤوس الأموال الخاصة و التكاليف و كذا المنتجات.
- وضح قواعد تقييم كل العمليات مثل القرض ألإيجاري، الامتيازات، العمليات التي تتم بالاشتراك .
- وصف محتوى كل جدول من الوضعيات المالية التي ينبغي أن يقدمها للمؤسسات وتقديمها طبقا لذلك المقترح وفق المعايير الدولية.
- الإجبار على تقديم الحسابات الموحدة والحسابات المشتركة بالنسبة للمؤسسات التابعة لنفس سلطة القرار.[4]

[3] مشروع القانون المتضمن للنظام المحاسبي المالي ، جويلية 2004ص 1-2-3.

- التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة خاصة فيما يتعلق بمسك المحاسبة بواسطة أجهزة الإعلام الآلي.
- وضع نظام محاسبة مبسط يرتكز على محاسبة جزئية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و التجار الصغار.
- توسيع مجال التطبيق الذي يسمح بتغطية كل حسابات المؤسسات مهما كان قطاع نشاطها و حجمها.

ب)- الأهداف:

إن النظام الجديد سيسمح بجعل النظام المحاسبي في الجزائر يتلاءم مع الحياة الاقتصادية الراهنة ،وذلك من خلال جعل المعلومة المالية أكثر جودة و مصداقية حيث يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تمثل فيما يلي:

- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية كاملة أكثر شفافية .
- رد الاعتبار لمهنة المحاسبة و هذا بجعل المحاسب في إطار النظام المحاسبي المالي العنصر الأساسي و المحرك في نظام المعلومات على مستوى المؤسسة.
- تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق.
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام الآلي لمختلف مستعملي الكشوف المالية.
- تنشيط الأداء المالي للأسواق المالية.
- ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عملية الشراكة

ثالثا: المكاسب و التغيرات الحاصلة في القوائم المالية باعتماد النظام المحاسبي المالي:

بعدما تعرفنا على أهداف النظام المحاسبي المالي، لابد من توضيح المنافع التي ستترتب عن تطبيق هذا النظام الجديد:

1) - المكاسب من اعتماد النظام المحاسبي المالي:

بعد ملاحظة النقائص التقنية المفاهيمية التي كانت موجودة في المخطط الوطني المحاسبي،لابد من التطرق للمنافع التي ستعود على الاقتصاد الوطني من اعتماده على النظام المحاسبي المالي، هذه الفوائد التي هي كثيرة سوف تسمح لمستخدمي القوائم المالية ب :[5]

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة، و قياس كفاءتها و عن التغيير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية الواجب عليها احترامها، قراءة جيدة للقوائم المالية من قبل المستخدمين لها، المقارنة الموضوعية زمنيا على مستوى الوحدة، مكانيا على المستوى الوطني و الدولي بين الوحدات
- مراقبة جيدة للحسابات، وتقديم ضمانات للمسيرين و المساهمين و الشركاء و الدولة والمستعملين الآخرين فيما يخص دقتها، سلامتها، و شفافيتها.
- المساهمة في زيادة مرد ودية المشروعات من خلال المعرفة الجيدة للميكانزمات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط الجودة و الكفاءة في التسيير.
- ترقية مستوى تدريس المحاسبة و التسيير اعتمادا على القواعد المشتركة، و كذا التكوين الجيد للمهنيين، التسجيل بصورة موضوعية و صادقة لكل التعاقدات و مختلف العقود الاقتصادية،من اجل إعداد تصريحات ضريبية موضوعية . أيضا القوائم المالية المنتجة وفق النظام المحاسبي المالي ستسمح قياس الكفاءة الاقتصادية من خلال النتيجة المحققة نصيب السهم من الربح سعر السهم في السوق.
- تبسيط التحليل المالي، فالقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي معدة بقيم حالية حقيقية عكس ما كان في المخطط الوطني المحاسبي الذي كان يتطلب إجراءات تعديلات على عناصر الميزانية، حتى تصبح تعبر عن القيم الحقيقية. إعطاء نظرة شاملة و دقيقة للأخطار التي

[4] الجريدة الرسمية للمداولات ،الدورة الخريفية2007،العدد2،ص 4.

[5] JEAN FRANCOIS DES ROBERT, FRANCOIS MECHIN, HERVE PUTEAUX 2004 : NORME IFRS ET PME EDITION DUNOD,P,6 .

تعترض المؤسسة؛ يمثل فرصة حقيقية للمؤسسات الجزائرية لتحسين تنظيمها الداخلي، و تحفز كفاءة السوق المالي و دخول مؤسسات جديدة في بورصة الجزائر في إطار الخوصصة، تطبيق النظام المحاسبي المالي سيعطي فرصة هامة لتثمين و تقييم الذمة المالية للمؤسسات المعدة للخوصصة لتفادي النقائص التي كان ينادي بها النقابيون من هدر للمال. فالوضع المالي الجيد للجزائر يعطي فرصة لتقييم أحسن المؤسسات قبيل خوصصتها.

2)- التغيرات الحاصلة في القوائم المالية:

للمقارنة بين القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني و النظام الجديد لا بد من التذكير بأن القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي الناتج عن تطبيق مرجع ما. فإذا رجعنا إلى أهداف المخطط المحاسبي الوطني(PCN) فإنه يستجيب لحاجات محدودة منها:

- تحديد الضريبة على الأرباح.
- حاجات إحصائية (تحديد الناتج الوطني)... الخ.

و حتى و إن كان للمخطط المحاسبي الوطني أهداف ضمنية تتعلق بقياس الذمة المالية و تحديد مستوى نجاعة المؤسسة، فإن الهدف الجبائي كان يطغى على الأهداف الأخرى، أما الهدف من النظام المحاسبي الجديد هو تقديم إطار مفاهيمي يخدم أساسا و أولا المساهمين، ثم بعد ذلك الأطراف الأخرى مثل البنوك و الموردين و الزبائن و إدارة الضرائب...الخ .

أ - التغيرات الواردة في الميزانية:

- بالنسبة للتصنيف هو حسب الدوري و غير الدوري، فالأصول غير الدورية هي العناصر التي سيتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في اثنا عشر شهرا التالية للإقفال. و كذلك الخصوم غير الدورية هي الخصوم التي يتم إطفاؤها في أجل يتجاوز اثنا عشر. أما الخصوم الدورية فهي التي يتم إطفاؤها خلال اثنا عشر التالية لتاريخ الإقفال.
- في النظام الجديد المؤسسة تجد نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع أرصدة بعض الحسابات بين الأصول غير الدورية و الأصول الدورية و نفس الشيء بالنسبة للخصوم.
- النظام الجديد يتميز بالديناميكية بحيث يمكن تكييف العناصر الظاهرة حسب المؤسسة المعنية و حسب حاجتها للمعلومات.
- في النظام الجديد تقييم الأصول هو تقييم اقتصادي و تقديري (يعتمد على التقديرات و كذا القيمة العادلة).
- في النظام الجديد تظهر الخزينة العناصر السائلة و شبه السائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدا، القيم المنقولة للتوظيف ...الخ).
- كما يظهر في النظام الجديد ما يسمى بالأصول غير المملوكة لدى المؤسسة و تخضع لكل إجراءات الأصول الأخرى المملوكة، من إهلاك و غيره أي يسقط مبدأ الملكية القانوني لأن ما يهمنا ليس الطابع القانوني للأصل و إنما الوظيفة الاقتصادية للأصل (مثل استثمارات محصل عليها بالقرض ألإيجاري، أما حسب المخطط المحاسبي الوطني السابق لا يظهر هذا النوع من الأصول لأنها غير ملك للمؤسسة بل لا تظهر إلا في الدفعة الإيجارية التي تظهر في نفقات الإيجار ح/ 621 بينما حسب (IAS/IFRS) يعتبرونه عملية استثمارية ، و بالتالي لابد أن يظهر في الأصول الثابتة (غير الدورية) و في مقابل ذلك تظهر الالتزامات المتعلقة بالقرض ألإيجاري في الديون طويلة أو القصيرة الأجل أي في الخصوم الدورية أو غير الدورية.
- تم إضافة بعض العناصر المهمة في القوائم المالية مثل الاستثمارات المحصل عليها بقرض إيجاري و حذف بعض العناصر غير المهمة مثل المصاريف الإعدادية التي كانت تظهر في الميزانية المالية في (PCN).

ب- التغيرات الواردة في جدول حسابات النتائج:

تعد قائمة جدول حسابات النتائج حسب النظام الجديد وفق منظورين:

- المنظور التقليدي حسب الطبيعة (كما هو عليه في PCN) مع اختلاف مستويات المعالجة.

– المنظور حسب الوظيفة، معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء و تكاليف التوزيع و البيع والتكاليف الإدارية، حيث يعتبر هذا المنظور اختياريا و ليس إجباريا، و يتطلب وضع نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في النظام القديم (PCN).

– من حيث الشكل فجدول حسابات النتائج حسب النظام الجديد هو أكثر تفصيل مما كان عليه حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة قبل الإهلاك و قبل السياسة المالية،

– حساب نتيجة العمليات (RESULTAT OPERATIONNEL)تختلف عن نتيجة الاستغلال في (PCN) تتضمن الإيرادات المالية و المصاريف المالية.

و لان المدير المالي هو المسؤول المباشر عنها فإن حساب النتيجة المالية بشكل مستقل مهم جدا (إيرادات مالية–مصاريف مالية=نتيجة مالية)[6]

– نتيجة العمليات العادية حسب النظام الجديد هي نفسها نتيجة الاستغلال ح/83 في (PCN) في المنطق العام و تساوي إلى (نتيجة العمليات + نتيجة المالية) وهي تحسب فعالية المؤسسة في الجانب المهني و السوق المالي.

– أما القائمتين الجديدتين في النظام الجديد فهما جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة.

ج– التغيرات الواردة في جدول تغيرات الأموال الخاصة:

على المؤسسة أن تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمه المالية قائمة تبين:

– النتيجة الصافية للدورة .

– كل عناصر الأعباء

المطلب الثاني: المخطط الوطني المحاسبي

أولا: نقائص المخطط المحاسبي الوطني على مستوى المجموعات

1) تعريف المخطط المحاسبي الوطني:

المخطط المحاسبي الوطني هو عبارة عن مجموعة من الحسابات التي تستعملها المؤسسة، التي تمثل العمليات المنجزة من طرفها أثناء نشاطها، و تكون هذه الحسابات مصنفة في إطار جدول محدد مع اختلاف الحسابات حسب نشاط المؤسسة وحجمها و خصوصياتها.

تتضمن هده الحسابات الذمة المالية للمؤسسة و نتائجها و تسييرها، و ذلك من اجل إعطاء صيغة وطنية عامة عن طريق توحيد محاسبة مختلف المؤسسات، بهدف تحقيق المنفعة و الفائدة سواء للمؤسسة أو الأطراف الذين لهم مصالح فيها و تهمهم نتائجها و مركزها المالي، وعليه فإن المخطط المحاسبي الوطني يهتم بمجال تطبيق المحاسبة على مختلف المشروعات سواء كانت صناعية، تجارية أو زراعية .

2) نقائص المخطط المحاسبي الوطني:

عقد الدراسة للمخطط المحاسبي الوطني، والتعديلات التي طرأت عليه نجد أنه اقتصر على إضافة بعض الحسابات الرئيسية والفرعية دون محاولة تصحيح الأخطاء و النقائص الموجودة فيه، و هذه النقائص تتمثل في:

2–1 نقائص الصنف الأول (الأموال الخاصة):

[6] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

نجد ضمن هذه المجموعة مؤونة الأعباء و الخسائر التي يعتبرها المخطط المحاسبي الوطني جزء من الأموال الخاصة في حين هي مكونة لمواجهة خسائر محتملة الوقوع كخسارة قضية رفعت ضد المؤسسة، أو مؤونة الخسائر الموزعة على عدة سنوات و عليه فإن هذا يؤدي إلى تضخيم حجم الأموال الخاصة في المؤسسة مما يعطي نتائج خاطئة عند عملية التحليل، مثلا كارتفاع نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة رغم أن المؤسسة تحتوي على حصة كبيرة من الديون.

2-2 نقائص الصنف الثاني:

تحتوي هذه المجموعة على جملة من النقائص و نذكر منها عدم تخصيص المخطط المحاسبي الوطني حسابات للعناصر الآتية:

المصاريف الموزعة على عدة سنوات، الأراضي غير المهيأة، الاستثمارات المالية، الاستثمارات الراكدة، مباني على أرض النشاط التغير في البورصة و إعادة تقييم الاستثمارات و القرض الإيجاري.

2-3 نقائص الصنف الرابع:

نجد ضمن هذا الصنف الحسابات التالية:(سندات المساهمة، سندات التوظيف،...) و يصعب أن تقنع مسيرا بأن الأمر هذا يتعلق بالحقوق، إلا إذا لجأنا إلى حجج ترتبط بالنظرية الاقتصادية الكلية، وعليه فإن هذا الصنف غير ملائم لمثل هذه الحقوق و نأخذ كمثال (ح/ 42) حقوق الاستثمارات بحيث أطلقت عليه هذه التسمية لأنه يضم حقوق ناتجة عن عملية الاستثمار، إلا أنه يظم حسابين لهم علاقة بالاستثمار هما:

- (ح/425) تسبيقات و مدفوعات على الاستثمارات
- (ح/429) حقوق الاستثمارات الأخرى

بينما كل الحسابات الفرعية للحساب (ح/42) ليس لها علاقة بالصنف الثاني (الاستثمارات) وعليه نجد أن هناك خلط بين المجموعتين الثانية و الرابعة، كما نجد عدم وجود حسابات للعناصر التالية: النواتج المستقبلية، الإعانات المستقبلية، مؤونة نقص قيمة المجمعات و مؤونة نقص قيمة الحسابات المالية.

2-4 نقائص الصنف الخامس:

الديون المقدرة للعطل مدفوعة الأجر.

الكشوفات البنكية.

الكشف على الحساب.

حسابات الدمج المحاسبي.

2-5 نقائص الصنف السادس:

هذا الصنف لا يمكن من معرفة دقيقة للأعباء التي تتحملها المؤسسة، و مبدئيا مجموع هذا الصنف يفوق الأعباء الحقيقية للأسباب التالية:[7]

- فالمصاريف الإعدادية تسجل في الصنف السادس ثم تحول إلى حساب (ح/ 20) عن طريق الحسابين (ح/ 75وح/78)، ثم تطفأ تدريجيا في الحساب (ح/699) مخصصات استثنائية في مدة قصوى تقدر بخمس سنوات و هكذا يكون مجموع الأعباء الظاهرة أكبر من المبالغ الحقيقية لأن المصاريف الإعدادية سجلت مرتين في صنف التكاليف .
- يتم تقييد أعباء السنوات السابقة المدفوعة خلال النشاط بمرحلتين:

يتم التسجيل للأعباء في الحسابات حسب طبيعتها عند التسديد، ثم توضع نفس المبالغ في حساب أعباء السنوات السابقة (ح/ 696) مدينا بوضع أحد الحسابين (ح/ 75) أو(ح/78) دائنا و هكذا فإن مجموع الأعباء لا يعكس نظريا الحقيقة، حتى و إن كانت المبالغ المذكورة سابقا

[7] بودبة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المحاسبية و المالية للمؤسسات الاقتصادية، رسالة الماجستير في علوم لتسيير، المدرسة العليا للتجارة 2007 ص 90-91

مهملة، و يصعب على المبتدأ في المحاسبة معرفة أنه لكي يجد الأعباء الحقيقية فعلا لابد أن يطرح منها حسابات تحويل الأعباء و عليه فإن إظهار التكاليف على حقيقتها يؤثر على النتيجة النهائية للمؤسسة و بالتالي على نتيجة حساب المردودية أثناء القيام بعملية التحليل.

2-6 نقائص الصنف السابع الإيرادات:

إن حسابات المجموعة السابعة لا تعكس الحقيقة، لأنها تتأثر كذلك بحسابات تحويل الأعباء (ح/ 75) تحويل تكاليف الإنتاج، و(ح/78) تحويل تكاليف الاستغلال، و التي تعتبر حسابات نواتج و لكن تستعمل في حسابات تصحيح الأعباء.

ثانيا: المشاكل التي واجهها مستعمل المخطط المحاسبي الوطني

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني المصدر الأساسي للإجراءات المحاسبية والاقتصادية وهو موجه بالدرجة الأولى لخدمة الميدان الجبائي ، لكن ما نجده في القوائم المالية المنجزة حسب معايير المحاسبة الدولية أنها موجهة بشكل أساسي لخدمة المستثمرين وكذلك دائني المؤسسة كما أن المخطط المحاسبي الوطني موجه بشكل يسمح بتلبية احتياجات المخططات الوطنية ، وكذلك ما بقي من حاجات المؤسسة وفق المنظور الاقتصادي وهذا ما لا يخدم مستعملي القوائم المالية لأنه لا يعبر بشكل دقيق على الذمة المالية للمؤسسة ، وعليه أغلب النقائص والمشاكل تظهر على مستوى المؤسسة .

القوائم المالية:

1-1الميزانية:

و في ما يلي بعض النقاط التي من شأنها تبين بعض المشاكل:

- يتعلق هذا المشكل بالمخطط المحاسبي الوطني، حيث نجد عدم إمكانية التمييز بين السندات القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي و السندات الأخرى، هذا ما يقلل من قدرة المؤسسة المالية على تخطيط سياسة سيولتها و مصادر حصولها على سيولة فورية.
- عدم إمكانية تقدير مدى تبعية المؤسسة اتجاه مختلف عناصر السوق المالي، وبالتالي عدم إمكانية تقييم سياسة المؤسسة فيما يخص مصادر تمويلها في حالة العجز أو الحاجة إلى رؤوس الأموال[8] .

1-2 جدول حسابات النتائج:

- لا يوجد بند خاص بالإيرادات الناتجة عن توزيع أقسام الأرباح وهذا لا يسمح من معرفة مدى تأثير الأرباح الناتجة عن المساهمة في مؤسسات أخرى على نتائج المؤسسة.

- عدم التمييز بين السندات حسب طبيعة دخلها و ليس حسب غاياتها الاقتصادية، و هذا ما يؤدي إلى عدم معرفة تأثير الأرباح الناتجة عن المعاملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى عدم معرفة تأثير الأرباح الناتجة عن المعاملات بالعملات الأجنبية على نتيجة المؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها و بالتالي نفس النقطة السابقة عند عملية التحليل.

1-3 جدول التمويل:

1 المنشور رقم 89/047/، المؤرخ في 1989/05/24 التعليمة 001/95 المؤرخ 1995/10/02.

8 Martil thevenot, Analyse et gestion financière conception , ulrich meyer, 12 édition, Paris, 1999.

– إن القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني لا تتضمن جدول التمويل أي توضيح التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل و الاستثمارات و التمويل، و على هذا الأساس فإن الجدول يقوم بتحديد مصادر الأموال واستخداماتها خلال الدورة، و عليه لا يمكن معرفة كيفية التصرف في أرباح المؤسسة .

– لا يبين كيفية تمويل التوسعات الهيكلية للمؤسسة و كيفية تسديد الالتزامات اتجاه الغير بالتالي لا يمكن إعطاء صورة صادقة عن ذمة المؤسسة.

2– التحليل المالي:

إن شكل و مضمون الميزانية مبوب على أساس طبيعة كل حساب، أي لا تبين الذمة المالية الحقيقية للمؤسسة، كما أنه لا يمكن استخدامها في عملية التحليل المالي لوضعية المؤسسة، حيث أنه لابد من القيام بعملية التعديل من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية للقيام بعملية التحليل المالي لوضعية المؤسسة، وذلك بحساب رأس المال العامل ومختلف نسب هيكلة الميزانية .

تتم معالجة القوائم المالية عن طريق النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي و فيما يلي يتم عرضها:

تعريف النسب المالية:

يقصد بالنسب المالية العلاقة بين متغيرين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلال وهذه القيم تؤخذ من الميزانية أو جدول حسابات النتائج. وتسمح لنا بتقديم معلومات مدلة واضحة و سهلة الفهم عن الحالة المالية للمؤسسة.

1– نسب الهيكلة:

1-1 نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من دراسة و تحليل النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة.

1-1-1– نسب التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة وتحسب بهذه العلاقة:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية

– نسبة التمويل الدائم = 1: يعني هذا انعدام رأس المال العامل الصافي و هذا في غير صالح المؤسسة و يقودنا الحديث عن الأسباب العامة لتكوين رأس المال العامل الدائم.

– نسبة التمويل الدائم أكبر من 1: يعني هذا وجود رأس المال العامل الصافي موجب باعتبار الأموال الدائمة أكبر من الأصول الغير الجارية كي تكون النسبة موجبة، و هذه النسبة تساعد المؤسسة لتجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة و هي عادة إذا كانت النسبة أكبر من الواحد، و ليس بشكل كبير في صالح المؤسسة و الوضعية الحسنة.

– نسبة التمويل الدائم أقل من:1 و هذا يعني أنَ الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير الجارية أي أنَ رأس المال العامل الدائم سالب و الحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الأجل تُمَوّل الأصول الثابتة و هي طريقة تمويل غير عقلانية.[9]

1-1-2– نسبة التمويل الخاص: و تعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

[9] بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دار الطابعة لنشر و التوزيع، 1999، ص 110.

- إذا كانت =1: فهذا يعني أنَ قيمة الأصول الثابتة تساوي قيمة الأموال الخاصة، وهذا يعني أنَ رأس المال الخاص منعدم.
- إذا كانت أكبر من1: يعني أنَ المؤسسة تمَوّل قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى، و تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

1-1-3- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وتحسب بهذه العلاقة:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

يفضل الماليون أن لا تنخفض هذه النسبة عن 0.5، وتستخدم من قبل المتعاملين الاقتصاديين الماليين للمؤسسة كالبنك، حيث أنها تعطي فكرة على مدى اعتماد التمويل الداخلي.

1-1-4- نسبة قابلية السداد: هي ضمان أموال الغير أو حقوق الغير على المؤسسة ويلجا المتعاملون الاقتصاديون لاستخدام نسبة قابلية الوفاء و عند حالات الإفلاس والتصفية تستخدم النسبة على أساس القيمة وعلاقتها هي:

نسبة قابلية التسديد = مجموع الأصول / مجموع الديون.

إذا كانت النسبة أكبر من1 فهذا يدل على قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها من خلال بيع موجداتها كحل، و العكس إذا كانت أقل من الواحد فإنَ حقوق الغير مضمونة غلاَ إذا وُجدت ضمانات أخرى.

2- نسب السيولة :

الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على قدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم.

2-1- نسبة السيولة العامة:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الديون قصيرة الأجل

- إذا كانت اكبر من1: معناه أنَ المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة و بالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدَفع.

- إذا كانت أقل من 1: المؤسسة في وضعية حرجة و عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

2-2- نسبة السيولة المختصرة: [10]

تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، و تصاغ كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + خزينة الأصول) / الخصوم الجارية.

1 أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي و إدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1996، ص 21.

في أغلب الأحيان هذه النسبة لا تتجاوز الواحد، ويستحسن أن يكون مجال هذه النسبة بين0.5 و0.3 أي تكون الديون قصيرة الأجل ضعف القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة.

2-3- نسبة السيولة الحالية [11] :

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، وتحسب بهذه العلاقة:

نسبة السيولة الجاهزة = خزينة الأصول / الخصوم الجارية.

تقبس هذه النسبة فدرة المؤسسة على مدى تغطية د.ق.أ بالسيولة التي تتوفر لديها (0.25-.033).

3- نسب النشاط[12]:

تأتي هذه النسبة لتكملة نسب التمويل و السيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة.

- نسبة النشاط: تعتبر هذه النسبة ضمن مجموع النسب المعروف عليها سابقا فلها دور مكمل لنسب السابقة في التحليل مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة، ومن بين هذه النسب ما يلي:

1- نسبة دوران المخزونات: تدل هذه النسب على عدد مرات تجديد المخزون و تكون شهرية في حالة ضربها في 12 شهر وتحسب بالأيام في حالة ضربها في 360 يوم حيث تقيس هذه النسبة مدة دوران المخزون في المؤسسة كل زيادة في احتياجات رأس المال العامل. و تحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = (الاستهلاك السنوي / متوسط المخزون) ×360

2- نسبة أو معدَل دوران الزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة الإقتراضية للمؤسسة وتبين مدة الائتمان المفتوح للزبائن سواء بالأيام أو بالأشهر، و تحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الزبائن = [(الزبائن + أوراق القبض)×360] / مبيعات السنة

3- نسبة دوران الموردين: يؤثر هذا الحساب على موارد المؤسسة لأنَ قروض الموردين تشكل موارد هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، ويتم حسابها كالتالي:

معدَل دوران الموردين = (أوراق القبض / مشتريات السنة)×360.

2 chamtal buissart, analyse financière, 3 édition, France, 2005, p 130-131.

[12] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 46.

4- نسب المردودية:

سنركّز على أهم النسب:

4-1- نسبة المردودية المالية: [13] و هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين(المِلاَكَ)، وتمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية، و تحسب كالتالي:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

هذه النسبة تقيس لنا رؤوس الأموال الدائمة، فهي كنظام معلومات حيث تبين لنا أهمية نسبة رأس المال الدائم في النشاط. فمن خلال هذه النسبة تظهر لنا علاقة التحليل المالي بالمردودية المالية [14]

4-2- نسبة المردودية الاقتصادية: تبين هذه النسبة ما استخدام من الأصول للحصول على النتيجة بالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة المتداولة الإجمالية، و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = (النتيجة الصافية + مصاريف مالية)/ مجموع الخصوم.

مؤشرات التوازن المالية:

تعتبر مؤشرات التوازن المالية من أكثر أدوات التحليل المالي شيوعا في عملية التحليل، و قد استعملت ثلاث مؤشرات من طرف المحللين وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

1- رأس المال العامل:

أ- تعريفه: يعتبر رأس المال من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز التوازن المالي في الأجل الطويل. و يحسب رأس المال العامل انطلاقا من الميزانية المالية بطريقتين مختلفتين هما:

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.
- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة – د ق أ .

ب- أنواعه:

هناك عدة أنواع لرأس المال نذكر منها:

1- رأس المال العامل الخاص: و هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، و يحسب بالطرق التالية:

- ر م ع خ = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.
- ر م ع خ = الأصول المتداولة – مجموع الديون.
- ر م ع خ = رأس المال العامل- د ط أ.

2- رأس المال العامل الإجمالي:

[13] J. saulquin et C.H.d'arcimot, gestion financière, édition VUIBERT, 1993, p44.

[14] مبارك لسوسن مرجع سبق ذكره، ص 49.

هو مجموع عناصر الأصول التي تدور في مدّة سنة أو أقل، و تشمل مجموع الأصول المتداولة أي:

- ر م ع إ = مجموع الأصول المتداولة.
- ر م ع إ = مجموع الأصول – الأصول المتداولة.

3- رأس المال العامل الخارجي:

وهو جزء من الديون الخارجية التي تموّل رأس المال العامل الإجمالي، أو الأصول المتداولة، و يحسب بالعلاقة التالية:

- ر م ع الخارجي = د ط أ + ر م ع خ.
- ر م ع الخارجي = ر م ع إ – ر م ع خ.
- ر م ع الخارجي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.

ج- الحالات المتعلقة برأس المال العامل:

1- الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب:

هذه الوضعية تبين أنّ هناك فائض في الأصول المتداولة إذا ما تمّ مقارنتها بالديون قصيرة الأجل، و يعادل في نفس الوقت زيادة الأموال الدائمة عن الأصول الثابتة، السيولة أكبر من الالتزامات وهي الحالة المفضلة للمؤسسة لأنها تجعل هذه الأخيرة قادرة على مواجهة التزاماتها في أي وقت.

2- الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب:

أي في هذه الحالة الأصول المتداولة أقل من الديون القصيرة الأجل، المؤسسة في هذه الحالة تجد نفسها في وضعية حرجة، إذ أنها تجعل هذه الأخيرة غير قادرة على مواجهة التزاماتها في المدى القصير.

3- الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم

الأصول لمتداولة تساوي الديون قصيرة الأجل و هذه الحالة تبين التسيير الفعال و الرشيد، إذ أنّ المؤسسة قامت بتمويل كل أصولها المتداولة بديون قصيرة الأجل لكن لا يمنع وقوع المؤسسة في بعض الصعوبات نتيجة حدوث احتمالات في دورة الاستغلال.

2- احتياجات رأس المال العامل[15]:

أ- تعريفه: و يعني أنّ على المؤسسة أن تغطي مخزناتها و مديونيتها (احتياجات الدورة) بالديون القصيرة الأجل (موارد الدورة) إذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين، فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد تزيد مدتها عن دورة واحدة، وهو ما يعرف باحتياجات رأس المال العامل . أي تتمثل في الفرق بين الديون قصيرة الأجل والأصول المتداولة.

- إ ر م ع = احتياجات الدورة – مواردها.
- إ ر م ع = [(قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الأجل + تسبيقات بنكية)].

ب- حدود احتياجات رأس المال العامل:

1- الحالة الأولى عندكون احتياجات رأس المال العامل موجبة : تحدث عندما لا تغطي الديون قصيرة الأجل من دون السلفيا ت المصرفية احتياجات الدورة الممثلة في الأصول المتداولة من دون القيم الجاهزة.

2- الحالة الثانية عندكون احتياجات رأس المال لعامل سالبة: المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.

1 عويس مصطفى إسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998، ص 20.

3- الحالة الثالثة عند كون احتياجات رأس المال العامل معدومة : أي عندما تكون الدورة تغطي كل احتياجات التمويل الدورية، وهنا يتحقق توازن الدورة.

3- الخزينة:

أولا: تعريفها

- هي الموارد التي تبقى في المؤسسة بعد تمويلها للاستثمارات و الاستغلال دون اللجوء إلى القروض البنكية.

- هي مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، و هي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة[16]، و تحسب بالعلاقة التالية:

- الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية.

- الخزينة = ر م ع – إ ر م ع.

ثانيا: الحدود المتعلقة بالخزينة

1- الحالة الأولى: الخزينة موجبة:

في هذه الحالة الخزينة تعبر عن فائض موضوع و مجمد، و لذا يجب على المؤسسة أن تقوم بمعالجة ديونها وتعظيم قيم الاستغلال و تحديد آجال الزبائن عن طريق تسهيل عملية التسديد.

2- الحالة الثانية: الخزينة سالبة:

تكون الخزينة سالبة لأنَ المؤسسة تفتقر إلى الأموال لتمويل عملياتها الاستغلالية، فتلجا إلى الاقتراض القصير الأجل، و إذا ما دام الحال على هذا المنوال فإنَ المؤسسة ستواجه خطر مستمر بسبب زيادة الأعباء، وقد تتوقف عن الدفع، لذا عليها أن تعمل على تحصيل حقوقها أو التنازل عن بعض الاستثمارات.

3- الحالة الثالثة: الخزينة معدومة:

هنا التوازن الأدنى للمؤسسة، و الخزينة المثلى هي التي تحقق التسيير العادي للمؤسسة و لا توقعها في مشكلة المردودية و الخطر و لا تمس ربحية المؤسسة.

ثالثا: تغيرات الخزينة[17]

في حالة وجود فائض في الخزينة يجب على المسير المالي أن يوظَف ذلك الفائض من الأموال ليحقق عائد المؤسسة في المدى القصير مع مراعاة الحد الأدنى لسيولة المؤسسة حتى لا تقع في صعوبات التسديد، و هذه الحالة غالبا ما تكون في المؤسسات التجارية أكثر من القطاعات الأخرى.

أماَ في حالة وجود عجز في خزينة المؤسسة يتطلب على المسيَر المالي طلب تسبيقات بنكية لتغطية هذا العجز مما يلزم على المسير المالي من إجراءات دراسات و اختيار القرض بأقل تكلفة ممكنة من البنوك و حسب مدة التسديد التي تسمح للمؤسسة من تمكنها على قدرة الالتزام بالدفع في المدة المحددة، وهذه الحالة غالبا ما تكون في المؤسسات الصناعية نظرا للاختلال الممكن حدوثه في مراحل التصنيع و أثناء الإنتاج.

المبحث الثاني:دراسة حالة الميزانية لشركة باتسيم (BATICIM) لسنة 2009

أولا: التعريف بشركة باتسيم (BATICIM)

2 ناصر دادي عدون تقنيات التسيير و التحليل المالي، دار المحمدية الجزائر، 2000، ص 45-50-51.

[17] مبروك لسوس ، مرجع سبق ذكره، ص 20 ص 111.

1- التعريف بالشركة:

شركة بناء الهياكل المعدنية باتسيم هي شركة ذات أسهم يبلغ رأسمالها 296 مليون دينار جزائري مقرها بالمنطقة الصناعية بواد السمار بالجزائر العاصمة و هي شركة فرعية عن المجمع الصناعي باتيميتال، تحتوي الشركة على مجموعة هياكل مركزية متعددة الاختصاصات و النشاطات و المراقبة و تتكون شركة باتسيم من 6 وحدات إنتاجية موزعة على التراب الوطني إلى جانب وحدة الهندسة و هذه الوحدات هي:

- وحدة الرويبة.
- وحدة عين ولمان.
- وحدة الشطايبوا.
- وحدة السوقر.
- وحدة أم البواقي.
- وحدة المغير.
- وحدة الهندسة.

الموارد الرئيسية لشركة باتسيم تتمثل في اليد العاملة المكونة و التي تقارب 1300 عامل بالإضافة إلى الكفاءة و التجربة و القدرات الإنتاجية، و هذه العوامل جعلتها تتميز بشهرة وطنية وعالمية واحتلالها مكانة مرموقة بين المؤسسات.

3- النشاطات الرئيسية:

تختص شركة باتسيم بتطوير نشاطاتها الرئيسية في الميادين التالية:

3-1- تصميم و صناعة و تركيب:

- أعمدة نقل الطاقة الكهربائية.
- أبراج الاتصالات السلكية و اللاسلكية.
- الهياكل المعدنية المختلفة.

3-2- جلفنة كل المواد و المصنوعات المعدنية

المطلب الأول: عرض الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج وفقا SCF لسنة 2009:

ملاحظة: إنَ القوائم المعروضة لا تسمح لنا بالقيام بعملية التحليل و ذلك بسبب نقص المعلومات المتعلقة برأس المال و عليه نتيجة قيامنا ببعض الاستفسارات تمكننا من الحصول على بعض المعلومات المتعلقة به فوجدنا أنه يمثل نسبة 55% من إجمالي رأس المال و منه يتم عرض القوائم المعدلة و التي من خلالها سنقوم بعملية التحليل كالتالي:

الجدول (3) يمثل الميزانية المالية للمؤسسة حسب SCF:

الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات و المؤونات	المبلغ الصافي
الموجودات غير المتداولة			
فرق إعادة التقييم			
الموجودات المعنوية	7557048	3366440	4190608

الموجودات المادية	1039065615	743333511	2957322103
أراضي	440000		440000
مباني	328558455	278583070	49975385
موجودات أخرى مادية	655475317	431168078	224307238
موجودات قيد التنفيذ			
موجودات مالية	1493686		1493686
حقوق الاستثمار			
مجموع الأصول غير المتداولة	**1085494795**	**746699951**	**338794844**
الموجودات المتداولة			
المخزونات و مخزونات قيد التنفيذ			
المواد الأولية و اللوازم	1106273373	5369472	1100903900
تموينات أخرى	45747987	3298561	42449425
سلع قيد الإنجاز	630500239		630500239
المخزونات من المنتجات	96979798		96979798
المنتجات المتبقية أو النفايات	10552552		10552552
خسائر القيمة عن المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ			
الموردون و الحسابات المرتبطة			
الزبائن	1017423369	36036188	981387181
حقوق أخرى	1106441		1106441
إدارة الضرائب	791523		791523
أصول جارية أخرى	2821091		2821091
متاحات	8105318		8105318
حسابات جارية أخرى	2154763		2154763
الخزينة	10234859		10234859
مجموع الخصوم الجارية	**2945942368**	**44704222**	**2901238146**
مجموع عام للأصول	**4031437164**	**791404174**	**3240032990**

الخصوم	الملاحظة	N
الأموال الخاصة		1628000000
إعانات الدولة		/
النتيجة الصافية		- 60722685
مجموع الخصوم الغير جارية		/

قروض و ديون مالية		100000
ضرائب مؤجلة و مرصد لها		/
ديون أخرى غير جارية		/
مؤونات و نواتج ثابتة مسبقا		/
مجموع الخصوم غير الجارية		90911161
موردون و حسابات ملحقة		195325303
الضرائب		519849
ديون أخرى		333689409
خزينة الخصوم		87115450
ارتباطات ما بين الوحدات		960515853
مجموع الخصوم الجارية		3209844514
مجموع عام للخصوم		3240032990

الجدول رقم (5) تقديم الميزانية المالية المختصرة لسنة 2009 حسب SCF:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية	1658188476	الخصوم الدائمة	338794844
قيم الاستغلال	1567277315	الأموال الخاصة	1881385917
القيم القابلة للتحقيق	90911161	الخصوم غير الجارية	996366320
المتاحات	1581844514	الخصوم الجارية	23485910
مجموع الأصول	3240032990	مجموع الخصوم	3240032990

المصدر: تم إعداده وفقا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الجدول رقم (5) تقديم الميزانية المالية المختصرة لسنة 2009 حسب SCF:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية	1658188476	الخصوم الدائمة	338794844
قيم الاستغلال	1567277315	الأموال الخاصة	1881385917
القيم القابلة للتحقيق	90911161	الخصوم غير الجارية	996366320
المتاحات	1581844514	الخصوم الجارية	23485910
مجموع الأصول	3240032990	مجموع الخصوم	3240032990

المصدر: تم إعداده وفقا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: عرض الميزانية العامة وفقا PCN لسنة 2009

الجدول رقم(4) تقديم الميزانية المختصرة لسنة 2009 حسب PCN:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	566808286	الأموال الدائمة	2529348754
الأصول المتداولة	2689176851	الأموال الخاصة	2527941501
قيم الاستغلال	1652715251	مجموع الديون	728043641
قيم قابلة للتحقيق	1012975691	ديون طويلة الأجل	1407253
القيم الجاهزة	23485910	ديون قصيرة الأجل	72663683
مجموع الأصول	3255985142	مجموع الخصوم	3255985142

المصدر: تم إعداده وفقا للوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثالث: التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي

بهدف الوصول إلى إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة و تقييم أداءها المالي لابد من دراسة مؤشرات التوازن المالي حيث سنتطرق في دراستنا إلى النظامين القديم و الجديد وذلك من أجل تبيان الخلاف إن وُجد و محاولة إعطاء تعليق عليه و يمكن عرض هذه المؤشرات وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (6): مؤشرات التوازن المالي وفق PCN و SCF لسنة 2009.

البيان	العلاقة	PCN	SCF
رأس المال العامل الدائم	الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية	1962540468	1319393632
رأس المال العامل الصافي	الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	1961133215	1228482471
رأس المال العامل الإجمالي	يساوي الأصول الجارية	2689176851	2901238146
رأس المال العامل الخارجي	يساوي مجموع الديون	728043636	1672755675

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (4): مؤشرات التوازن المالي

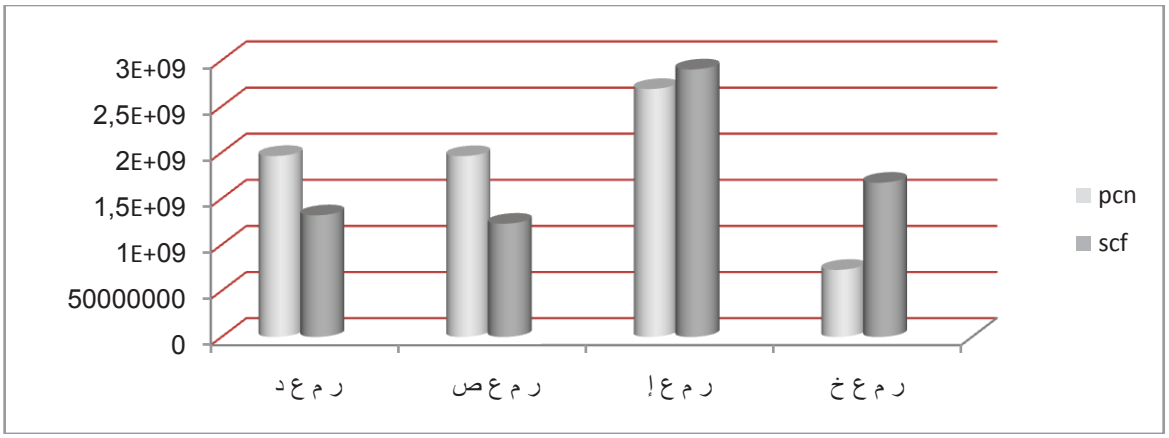

تم إعداده طبقا للوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

خلاصة الفصل الأول:

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و الذي يعمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ودلك في مجال الإفصاح و القياس قصد توفير معلومات مالية وافية و تدعيم شفافية الحسابات و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

و لإنجاح هذه العملية يجب إجراء عملية انسجام و توافق المعايير المحاسبية الدولية حسب خصوصية الاقتصاد الجزائري، كما أن تطبيق هذا النظام يفرض أولا على الشركات المنخرطة في البورصة ، ثم توسيع مجال تطبيقه على مؤسسات أخرى تدريجيا .

بالإضافة إلى إجراء مقارنة لمختلف النسب و مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة وهذا سواء اعتمادنا على ميزانية معدة وفق المخطط المحاسبي الوطني أو النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنَ وضعية المؤسسة ليست في حالة جيدة و ذلك لتحقيق نتيجة سالبة خلال السنتين الماضيتين.

مقدمة الفصل الثاني:

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار نشاطه خلال فترة معينة واتجاهات تطوره مستقبلا، و لمعرفة المتغيراتالتاريخية والتنبؤ بالمستقبل، يستعان التحليل المالي من أجل دراسة الماضي و مقارنته بالحاضر لاستئناف المستقبل فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع حيث يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية و التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي وما يوفره من بيانات إضافية لغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية أو تكون مختفية وراء زحمة الأرقام في هذه القوائم، كما أن التحليل المالي قد يشمل دراسة و تحليل الحاضر و الماضي للوضع المالي ونتائج أعمال المؤسسة وذلك لغرض الحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، و استشراف المستقبل و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف جوانب التحليل المالي الكلاسيكي و الحديث في ظل المعايير المحاسبية الدولية وبالتحديد النظام المحاسبي المالي من حيث تطوره، أهميته، أهدافه، خطواته.

المبحثالأول: التحليل المالي و قواعده

المطلب الأول: التحليل المالي خطواته

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة تطور التحليل المالي من خلال استعراض مجموعة من المفاهيم ;الموضوعات ذات العلاقة بتعريف التحليل المالي و أغراض التحليل المالي، هذا بالإضافة إلى خطوات التحليل المالي، والفئات التي تهتم به، وأخيرا أنواع التحليل المالي.

أولا: التحليل المالي وأهدافه:

1- نشأة التحليل المالي:[1]

يرجع التاريخ استعمال التحليل المالي كأداة إلى قطاعين، الأول مصرفي، إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعي المجلس التنفيذي لجمعية المصرفين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المفترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) و الخصوم (المطلوب و حق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية و في عام 1902 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

أما القطاع الثاني و هو ذو طابع أكاديمي فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، و تعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929 حيث أنه نظرا لانتشار ظاهرة التضخم المالي و ارتفاع الأسعار، و التي كانت من نتائجها إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم مواجهة الالتزامات المترتبة عليها، مما أكد الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها و تحليلها و الوقوف على المركز الائتماني والمالي للشركات، ونتيجة لتطور تقنيات الاستثمار و التمويل في عقد الأربعينيات و الخمسينيات أصبح من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص الشركة و الأطراف المستفيدة منه.[2]

2- مفهوم التحليل المالي:

يشير الأدب المحاسبي إلى أن تعريفات التحليل المالي تعددت بتعدد الكتاب في هذا المجال، حيث أن التحليل المالي يهتم أساسا بدراسة و تحليل مخرجات النظام المحاسبي لتوفير معلومة إضافية موضوعية و معبرة، وبناء على هذا جاءت تعريفات التحليل المالي على النحو التالي

أ- عرَف خليل الشماع التحليل المالي على أنه عملية منظمة من البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرارات، و تقييم أداء الوحدات الاقتصادية في الماضي و الحاضر و توقع ما سيكون عليه المستقبل [3].

1 عدنان تايه النعيمي، د راشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي في الاتجاهات المعاصرة، دار النازوري العلمية الطبعة العربية 2008، الأردن، ص17.

2 منير شاكر و آخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرار، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان 2005، ص 10-11.

3 خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف إتحاد المصارف العرب، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

ب- أما محمود السبع فقد عرَف التحليل المالي 1986 بأنه هو دراسة القوائم المالية، الميزانية و حسابات النتائج و التوزيع بالمشروع بعد إعادة تبويبها تبويب ملائم، و استخدام الأساليب الرياضية و الإحصائية والنسب و المتوسطات و الاتجاهات و المعايير لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو فترات زمنية، و أثر هذه التغيرات على الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية بما يمكّن ممن الحصول على إجابات على التساؤلات التي يطرحها مستخدمو القوائم المالية.[3]

ج- يعرَف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسات الصناعية و التجارية في الماضي والحاضر و كذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.

و من خلال هذه التعاريف نستنتج المجال المشترك و نقاط الاختلاف.[4]

الجدول رقم(1): يوضح المجال المشترك ونقاط الاختلاف

المجال المشترك	نقاط الاختلاف
- مساعدة المسيرين على اتخاذ القرار. - تقييم أداء المؤسسة. - التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة .	- إبراز التغيرات التي تطرأ بين عناصر الميزانية . - الإجابة عن التساؤلات التي يطرحها مستخدمو القوائم المالية.

3- المعايير المستخدمة في التحليل المالي :

المعايير: هي أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة السيولة فلابد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد.

3-1 خصائص المعايير:[5]

- الواقعية أي إمكانية تنفيذ المعيار فلا يتصف بالمثالية ولا يتصف بالتواضع.
- أن يتصف المعيار بالاستقرار.
- البساطة و الوضوح و سهولة التركيب.

3-2 استخدامات المعايير:

- إعطاء النسبة أو الرقم المطلوب معنى و مغزى يمكن تفسيرهما في ضوئه.
- استعمال المعايير كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يظهر الانحراف عن المعيار.

---

[3] pierre conso, la gestion financière de l'entreprise, EDITION DUNOD, 7 ème édition, paris, 1999, p 136 .

[4] محمد المبروك أبوزيد، شركات و أسواق مالية-التحليل المالي-دار المريخ للنشر و التوزيع الطبعة الثانية، الرياض ، 2009 ، ص 19-20

[5] عبد الحكيم كراجة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الثانية، 2002، ص 151.

3-3 أنواع المعايير:

أ - المعايير المطلقة:

هي النسب و المعدلات التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم ممن اختلاف نوع الشركة وعمرها و الصناعة ووقت التحليل و أغراض المحلل، و يؤخذ على هذه المعايير على أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل الشركات

ب- المعيار الصناعي:

وهو المعيار الذي يستخدم لصناعة محددة حيث يتم مقارنة أداء الشركة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة والذي عادة يوضح من قبل غرف الصناعة و الاتحادات الصناعية في البلدان، فإذا تبين أن هناك تطابقا أو فرقا بسيطا فإنَ المؤسسة تعمل ضمن السائد و إن كانت نسبة المؤسسة أعلى من المعدل فتقيم بأنها أعلى من المعدل أما إذا كانت أقل فتقيم بأنها أقل من المعدل.[6]

و قد واجه هذا المعيار بعض الصعوبات منها صعوبة تحديد و تصنيف الصناعات، وصعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة،و اختلاف الأساليب المحاسبية و الأهداف لكل مؤسسة.

ج- المعيار التاريخي:[7]

يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي و اعتباره معيارا للحكم على أدائها الحالي و اتجاهاته وعادة يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، وبعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترات الحالية .

د- المعيار المخطط أو المستهدف:

يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل إدارة الشركة وما كان متوقع و لما حققته الشركة فعلا.

4- أهداف التحليل المالي:[8]

تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، و الحكم على مدى الكفاءة والقدرة على تحقيق الاستغلال الأفضل للموارد. و عليه فإنَ التحليل المالي يهدف على تحقيق ما يلي:

1- معرفة القدرة المالية للمؤسسة على خدمة ديونها و قدرتها على الاقتراض.
2- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القراران الخاصة بالرقابة و التقويم.
3- تقييم النتائج و قرارات الاستثمار و التمويل.
4- تقييم أداء الشركة بالمقارنة مع الشركات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء الشركة في السنوات السابقة.
5- تحديد الانحرافات في الأداء المتحقق عن المخطط و تشخيص أسبابها.
6- الاستفادة من نتائج التحليل لإعادة الموازنات و الخطط المستقبلية.

---

[6] خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن 2001، ص 93.
[7] عبد الحليم كراجة و لآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 153-156
[8] عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 21-30.

ثانيا: خطوات التحليل المالي و أهميته

1- خطوات التحليل المالي:

يجب أن ينجز التحليل المالي كأي برنامج عمل آخر على مراحل يتم تحديدها بشكل يساعد على الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية التحليل بشكل علمي و عملي.

من هنا يمكن اعتبار عملية تشخيص المشكلة في الهدف من وراء عملية التحليل بتعريف المشكلة يتم تحديد متغيراتها أو عواملها، و التي بناء عليها يقوم المحلل باختبار الأدوات المناسبة للتحليل المالي، و التي يفترض أن تساعده في الوصول إلى نتائج تساهم في تشخيص المشكلة و اقتراح التوصيات اللازمة، و بصفة عامة يمكن ترتيب خطوات التحليل المالي على النحو التالي:[9]

1- تجميع البيانات اللازمة و تجهيزها بالشكل الذي يمكّن من إجراء الدراسات عليها و تحليلها و تشمل عملية التجهيز إعادة تصنيف البنود التي تحتويها القوائم المالية، بمعنى تجزئة الحقائق الخاصة لمجموعة من الأرقام إلى جزئيات مع بعضها البعض في مجموعات محددة و متجانسة.

2- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي حتى تحقق أهدافها فلا بد ان تشمل فترة التحليل المالي للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أنَ القوائم المالية لسنة واحدة قد تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها و إمكانيتها.

3- تحديد نوع الأداة أو الأدوات التي سيتم استخدامها في التحليل المالي: إنَ الأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة و معدل دوران النقدية و معدل المخزون السلعي و الرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية .

4- اختيار المعدلات النمطية لأدوات التحليل المختارة ، ويمكن الحصول على المعدلات النمطية من المصادر التالية:

- المعدلات الصناعية التي تعتمدها الشركة بنفسها من خلال تجاربها و خبراتها السابقة و تطويرها على ضوء التغيرات المتوقعة.
- استخدام المؤشرات اللا تي تمَ اشتقاقها في تحديد نتائج التحليل، من ثمَ اقتراح التوصيات المناسبة.
- معدلات الصناعات التي تنتمي إليها الشركة محل التحليل على المستوى المحلي التي تنشرها الصناعات.

2- أهمية التحليل المالي:[10]

يعتبر أحد الأدوات العلمية التي تستخدمها الشركة لمراقبة أنشطتها و ذلك من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغيير على أداء المشروع و الهيكل المالي العام للمشروع، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات المختلفة التي

[9] وليد تاجي الحيالين الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الاولى 2009، ص 15-16.

[10] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 27-29.

تطرحها جهات معينة كالمستثمرين و الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمشروع ويمكن القول أنَ أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:

1- يمد متخذي القرارات بالمؤشرات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

2- يساهم في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، و تقييم أداء المشاريع كما يساهم في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع.

3- يساعد في التوقع المستقبلي للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة

3- أنواع التحليل المالي:

ويمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة و من أهم هذه الأسس ما يلي:

3-1- البعد الزمني للتحليل:

إنَ للتحليل المالي بعدا زمنيا و بناء على هذا المعيار يمكن تبويبه إلى ما يلي:

3-1-1- التحليل الرأسي:هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم الرئيسي في تلك القائمة لكل فترة، وقد تم التعرف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو الرقم الصافي للمبيعات و في الميزانية العمومية هو مجموع الأصول ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة و الضعف الموجود في المؤسسة.

3-1-2- التحليل الأفقي:يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من عناصر المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس، وذلك لمعرفة مدى النمو و الثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، يساعد هذا النوع على:

- اكتشاف سلوك المؤسسة.
- تقييم انجازات و نشاط الشركة في ضوء هذا السلوك.

3-2- من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

وفقا لهذا المعيار يمكن أن يقسَم التحليل إلى:

3-2-1- التحليل المالي الداخلي: يقوم به الموظف أو قسم إدارة المشروع أو الشركة أو فرق متخصصة من خارج المشروع بناء على تكليف من إدارة المشروع و غالبا ما يهدف لتحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بـ :

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية لشركة موضع التحليل.
- متابعة تنفيذ الخطط.
- تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة.
- تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على قروض من المؤسسات الأخرى لمعرفة قدرة إدارة الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها.

3-2-2- التحليل المالي الخارجي: التحليل المالي الخارجي هو التحليل الذي تقوم به أطراف من خارج المشروع (سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات)، وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة و مصالح حالية أو مستقبلية مع المشروع، و في الغالب تكون أهداف و أغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل و أغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو غير ذلك، ويتم التحليل بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات و معلومات عن الشركة محل التحليل.

3-3 المدى الذي يغطيه التحليل:

النظر إلى التحليل من وجهة نظر الشمولية: فإنه يمكن أن يقسم إلى تحليل مالي شامل و تحليل مالي جزئي.

3-3-1- التحليل المالي الشامل: في لغالب يتعلق بدراسة و تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة ككل، و ذلك بهدف الحصول على معلومات و مؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة الشركة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

3-3-2- التحليل المالي الجزئي: هو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تمَ من أجله القيام بعملية التحليل، و بالتالي قد يكون التحليل جزائيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى الربحية او تجنب العسر المالي.

3-4- الفترات التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استناد إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل.

3-4-1- التحليل المالي قصير الأجل : قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المشروع في الأجل القصير، و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك.

3-4-2- التحليل المالي طويل الأجل :يرتكز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المشروع في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات، و تأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال و طرق استخدامها مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة التمويل قصير الأجل و مجالات استخدامها) و التحليل الطويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويل الأجل (داخلية وخارجية) و مجالات استخداماتها.

جدول رقم (2): أنواع التحليل المالي:[11]

أنواع التحليل المالي	انقساماته
1- البعد الزمني للتحليل.	1- التحليل الرأسي. 2- التحليل الأفقي.
2- من حيث الجهة القائمة.	1- التحليل المالي الداخلي 2- التحليل المالي الخارجي.
3- المدى الذي يغطيه التحليل.	1- التحليل المالي الشامل.2- التحليل المالي الجزئي.
4- الفترات التي يغطيها التحليل.	1- التحليل المالي قصير الأجل 2- التحليل المالي طويل الأجل.

4- وظيفة المحلل المالي:

على المحلل المالي أن يسلك في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف التحليل المالي، كما أن عليه أن يستخدم أدوات تسمح صفتي الموضوعية و الملائمة للأهداف التي يسعى إليها، و عليه يجب أن يأخذ في عين الاعتبار عدة نقاط تتعلق بالوحدة محل التحليل وبقوائمها المالية، ومن هذه الاعتبارات:

1- الإلمام بطبيعة نشاط الشركة من حيث نوعية النشاط الذي تمارسه (صناعي، خدمي، تجاري)

2- معرفة البيئة التي تعمل بها الوحدة محل التحليل، فهي غالبا ما تتأثر بها إلى حد كبير.

3- معرفة المعلومات التامة عن الشركات المماثلة للشركة محل الدراسة، و التي تعمل معها في نفس المجال.

4- التحلي بالحيادية عند إجراء عملية التحليل.

5- تفسير نتائج التحليل حسب ما توفر لديه من معلومات مختلفة عن الشركة و بيئتها والمنشآت المماثلة.

6- أن لا يكون الهدف النهائي للمحلل هو الوصول إلى مواضع الضعف و القوة و إنما يجب أن يتعداها إلى تشخيص أسبابه، ومحاولة استقراء اتجاهاته المستقبلية.

7- اعتبار أنَ القوائم المالية لوحدها غير كافية في إعطاء صورة كاملة عن حياة المشروع.

8- لابد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها و على التحليل ان يتضمن مادة أولية ممثلة في البيانات التي يعتمد عليها المحلل في تقديم تصور عن الواقع و حال المشروع و ما سيكون عليه في المستقبل

المطلب الثاني: مصادر التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه:

1- مصادر معلومات التحليل المالي:

11بودبة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المحاسبية و المالية للمؤسسات الاقتصادية، رسالة الماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2007.

تعتبر البيانات و المعلومات التي يتحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية و الرئيسية التي تعتمد عليها مخرجات عملية التحليل المالي، و يمكن تقسيم مصادر الحصول على البيانات و المعلومات لغايات التحليل المالي إلى مصدرين رئيسيين هما:

1-1- مصادر داخلية:

تنطوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات و المعلومات المحاسبية و الإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل المالي من المشروع نفسهن سواء كانت البيانات مكتوبة أو شفوية.

1-2- مصادر خارجية:

يستطيع المحلل الماليالحصول عليها من مصادر عدة، أبرزها المعلومات و البيانات التي تصدرها أسواق المال و هيأت البورصة و مكاتب الوساطة بالإضافة لإلى البيانات و المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة و المكاتب الاستثمارية، كما يمكن أن تضيف إلى ما تقدم البيانات والمعلومات الاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المشروع في ظروف معينة، كحالة التضخم أو الكساد الاقتصادي أو العكس حالة الانتعاش الاقتصادي، و الحروب و الكوارث الطبيعية التي تترك أثرها السلبية أو الايجابية على أداء المشروع، وعليه يمكن حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام ما يلي:

1- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة و غير المنشورة و تشمل الميزانية العمومية و قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية و الإيضاحات المرفقة يتلك البيانات.

2- تقرير مدقق الحسابات و التقارير الختامية لأعضاء مجلس الإدارة.

3- لتقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات و التنبؤات المالية.

4- المكاتب الاستشارية.

2- استعمالات التحليل المالي:

يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها:

2-1- التحليل الإئتماني : و يهدف إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزامات المالية اتجاه المقرض.

2-2- التحليل الاستثماري : و يستعمل التحليل المالي في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات و القرض ألسندي و بالتالي تقييم المؤسسات نفسها و الذي يعود بالفائدة على الأفراد و الشركات.

2-3- تحليل الاندماج والشراء:قد ترغب الشركة في شراء شركة أخرى أو انضمام شركة أو أكثر معا لتكوين شركة جديدة و هنا لابد من تقييم كلا الشركتين و تقدير الأداء المستقبلي لهما.

2-4- تحليل تقييم الأداء:

إنَ تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها و كفاءتها في إدارة مجوداتها و توازناتها المالي و سيولتها و هذا لأيتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

3- الجهات المستفيدة من التحليل المالي:[12]

[12] محمد مطر، التحليل الماليو الائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى الأردن ، 2002، ص 3-5، 25-25.

الجهات المستفيدة من التحليل المالي نظر ا لأهميته البالغة التي يتميز بها التحليل المالي أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه و يمكن عرضها في ما يلي:

أ– إدارة المؤسسة: يقصد بها المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة.

ب– الدائنون: من خلال معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة و هيكل تمويلها و درجة السيولة لديها و مدى قدرتها على السداد في المدى الطويل و القصير، ودرجة ربحية المؤسسة.

ج– المستثمرون: من خلال معرفة القوة الإدارية للمؤسسة و نصيب حملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح وسياستها في توزيع الأرباح و مدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى و نسب النمو و التوسع في المؤسسة.

د– مكاتب الخبرة المالية : تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة و مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

المبحثالثاني: قوائم و قواعد التحليل المالي والتطبيق عليها:

المطلب الأول: القوائم المالية:

1- تعريف القوائم المالية:

تشكل القوائم المالية في مجملها لنظام المعلومات المحاسبي، و تنقسم هذه المخرجات إلى قسمين، الأول قوائم مالية أساسية؛ و الثاني قوائم مكملة، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة و المستفيدين منها و هي قوائم الدخل، الحالة المالية والتدفق النقدي، و التغير في حقوق الملكية.[13]

و يجب الإشارة هنا إلى اختلاف طرق إعداد المعلومات فهناك من يعتمد النموذج التقليدي لعرض المعلومات(الحساب) و هناك من يتبع النموذج الحديث في العرض والإفصاح عن المعلومات(القائمة)، ويعتبر الشكل الثاني أي نموذج القائمة الأكثر انسجاما مع أهداف التحليل المالي لما يوفره هذا النموذج من تقسيم واضح للإيرادات و المصروفات على أساس الأنشطة، عوضا عن ما يوفره من ارتباطات بين المكونات و المجموعات من خلال التبويب المتبعة.

– لقد عرفتها لجنة إجراءات المراجعة للقوائم المالية بأنها تلك القوائم وائم الدخل وتحليل التي يتم إعدادها لإظهار المركز المالي و نتيجة العمليات لمنشأة معينة، و تتكون عادة من الميزانية و قوائم الدخل و تحليل الربح والتغير في حقوق الملكية، في حين يرى مجمع المحاسبين الأمريكيين أنَ إدارة المشروع تعد القوائم المالية بهدف تقديم عرض أو تقرير دوري عن حالة الاستثمارات في المشروع و عن نتائج التي تحققت خلال الفترة موضع البحث.

و تجدر الإشارة هنا إلى أنَ هذه القوائم تعكس مجموعة من الحقائق المسجلة وفق العرف المحاسبي، بالإضافة للتقدير الشخصي، و يؤثر العرف و التقدير المطبقان تأثيرا جوهريا على تلك القوائم، و تتوقف صحة التقدير

[13] خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الشخصي بالضرورة على مدى كفاية و نزاهة القائمين على إعداد القوائم، و على مدى إتباعهم للأسس والأعراف المحاسبية السائدة.

2- أنواع القوائم المالية:

2-1- قائمة المركز المالي (الميزانية):

هي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول و الالتزامات و حقوق الملكية في تاريخ معين.

مزايا قائمة المركز المالي(الميزانية):[14]

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما لمؤسسة من حقوق و ما عليها من التزامات.
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها.
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين و التشريعات المحلية و المعايير المحاسبية الدولية.

2-2- قائمة الدخل:

تعكس قائمة الدخل أثر القرارات التشغيلية للمؤسسة و الأرباح و الخسائر المحتملة خلال فترة زمنية محددة بوضوح و الربح و الخسارة الناتجة عن قائمة الدخل تظهر في الميزانية العامة و هي تزيد أو تنقص من حقوق المالكين.

مميزات قائمة الدخل:

- التعرف على نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
- احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

2-3- جدول التدفقات النقدية(جدول تدفقات الخزينة):

إنَ قائمة التدفقات النقدية تمَ تخصيصه فقط لهذه القائمة (IAS7) لقد تطرق المعيار لعرض المعلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية و النقدية المعادلة لمنشأة ما عن طريق قائمة التدفقات النقدية التي تصنف التدفقات النقدية خلال فترة معينة إلى نشاطات تشغيلية و استثمارية و تمويلية.

مميزات قائمة التدفقات النقدية:[15]

- معرفة المركز النقدي للمؤسسة.
- بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية.
- بيان مدى قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة.

2-4- قائمة التغير في رأس المال:[16]

[14] خليل الشماع، خالد أمين عبد الله،.، مرجع سبق ذكره،

[15] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2006،ص 28-29..

[16] أمين الشنطي، عامر شقري، الإدارة و التحليل المالي، دار البداية، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2005-ص201.

أن تقوم المؤسسة بعرض قائمة التغيرات في رأس المال كجزء (IAS1) يتطلب المعيار منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة و بداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب و الخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية و لا تظهر في قائمة الدخل. وتتمثل قائمة مصادر الأموال في :

- إظهار التغيرات المالية.
- بيان الكيفية التي استعملت فيها إرباح المؤسسة.
- بيان أسباب الاقتراض و مصادر التمويل.
- توضيح جوانب القوة و الضعف في المصادر و الاستخدامات.

3- قواعد إعداد القوائم المالية:

هناك قواعد لابد من احترامها عند إعداد القوائم المالية:

1- على المؤسسة التأكد من أنَ فرضية استمرارية النشاط قائمة، و في حالة عدم استمرارية المؤسسة لنشاطها لابد من شرح الأسباب و تبيان كيفية إعداد هذه الحالة.

2- إنَ فرضية محاسبة الالتزامات متوفرة.

3- إنَ المعلومات التي أعدت بنفس الطريقة من دورة إلى أخرى إلا أذا كان هناك تغيير ملحوظ في طبيعة العمليات أو التغيرات التي جاء بها المعيار.

4- كل عنصر معتبر(significatif) يظهر بمفرد(مستقلا) و كل العناصر غير المعتبرة تجمع.

5- لا تتم المقاصة بين الأصول و الخصوم إلا إذا استلزم ذلك أو سمح معيار خاص بذلك و يمكن القيام بمقاصة بين الأعباء و الإيرادات إذا كان هناك معيار يلزم أو يسمح بذلك أو تكون ناتجة عن عمليات متشابهة و غير معتبرة.

6- كل معلومة رقمية تقارن بالدورة السابقة، وعلى المؤسسة ذكر أسباب تغيير مدة الدورة مع ذكر عدم إمكانية مقارنة الأرقام المحتواة مع أرقام الدورات السابقة و الدورات ألاحقة للدورة المعينة.

7- كل قائمة مالية تحمل اسم المؤسسة مع ذكر هل الوثيقة تخص المؤسسة لوحدها أم المجمع، تاريخ الوثيقة العملة المستعملة و التقريب في الأرقام.

4-أهداف القوائم المالية:

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، و الأداء و التغيرات في المركز المالي للمؤسسة حيث تكون مفيدة للمستخدمين المتنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

- أن تفصح القوائم المالية عن نتائج الوكالة الإدارية، باعتبار الأداء المالي كما توضحه هذه القوائم خاص بإدارة المؤسسة عن أصحاب المصلحة في المؤسسة، وخاصة المساهمون.

- أنَ القوائم المالية توصل معلومات تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية و ما في حكمها، و كذلك توقيت و درجة التأكد من هذه القدرة.

- أنَ القوائم المالية توصل معلومات مفيدة لمتخذي قرارات إقراض المنشأة، خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المنشأة.

5- حدود القوائم المالية:

تعدَ القوائم المالية من الوسائل الهامة للاتصال بين الإدارة و الأطراف الخارجية المهتمَة بالمؤسسة إلاَ أنَ القوائم عرضة لبعض القيود التي تحد من فائدتها إذا لم يأخذ بها قارئ القوائم المالية في حسابه عند تفسير و تحليل المعلومات الواردة بها و من أهم القيود ما يلي:

افتراض ثبات القوى الشرائية للوحدة النقدية[17] :

إنَ وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بسبب التغير في الأسعار، و عليه أجريت عدة أبحاث و تجارب لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية إلاَ أنها لم تصل حتى الآن على قبول أيَ طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

1- التسجيل التاريخي:

تعدَ القوائم المالية وفقا للتسلسل التاريخي للأحداث و العمليات التي حدثت خلال الفترة، و غالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل و يمثل التسجيل التاريخي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.

2- الحكم و التقدير الشخصي:

للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة مشروع من ربح أو خسارة فإنَ الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع، ولأنَ هذا الأمر غير عملي لذلك تقوم المحاسبة على افتراض تقسيم حياة المشروع إلى فترات مالية عادة تكون سنة وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية عن أيَ فترة مالية إلى أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم و التقدير.

3- قدرة الإدارة في التأثير على محتوى القوائم المالي:

تملك الإدارة القدرة على التأثير في محتوى القوائم المالية في حدود معينة و ذلك باستخدام أنشطة نهاية الفترات، و يمكن من خلال عقد بعض الصفقات و مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها أن يحدث تغيير على بعض العناصر و البنود الواردة من القوائم المالية و التي تولي اهتمام خاص لكل من الدائنين والمستثمرين.

4- البنود التي لا تسجل محاسبيا:

لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر النشاط اليومي و التي لا يمكن أن تكون من بينها عوامل هامة لنجاح المؤسسة و من أهمها الموارد البشرية، ورغم ذلك فإنَ هذا البند لا يظهر في ميزانية المؤسسة، ومن هذا المنطق و باعتبار أنَ القوائم المالية تتحدد بهذا العنصر فإنها تمثل جزءا و ليس كل العوامل المؤثرة على نشاط المشروع.

5- مرونة اختيار الطرق و السياسات المحاسبية:

1 القياس و الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية العربية و الدولية، الدكتور عبد الوهاب نصر علي، دار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية مصر، ص 32-33.

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام من الناحية العلمية و العملية وعليه أن يختار الطرق و السياسات المحاسبية التي تناسب كل الظروف التي تمر بها المؤسسة.

المطلب الثاني: دراسة تفصيليةلشركة باتسيم(BATICIM)

في هذا المطلب قمنابدراسة تحليلية للميزانية لسنة 2009، حيث تم عرضها حسب النظامينscfوpcnوكذلك الميزانية المختصرة، ثم قمنا بالحساب و التعليق على النسب المالية و تحليل أهم المؤشرات المالية.

1-عرض الميزانية العامة وفقا SCF لسنة 2009:

ملاحظة: إنَ القوائم المعروضة سابقا لا تسمح لنا بالقيام بعملية التحليل و ذلك بسبب نقص المعلومات المتعلقة برأس المال و عليه نتيجة قيامنا ببعض الاستفسارات تمكننا من الحصول على بعض المعلومات المتعلقة به فوجدنا أنه يمثل نسبة 55% من إجمالي رأس المال و منه يتم عرض القوائم المعدلة و التي من خلالها سنقوم بعملية التحليل كالتالي:

الجدول (3) يمثل الميزانية المالية للمؤسسة حسب SCF:

الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات و المؤونات	المبلغ الصافي
الموجودات غير المتداولة			
فرق إعادة التقييم			
الموجودات المعنوية	7557048	3366440	4190608
الموجودات المادية	1039065615	743333511	2957322103
أراضي	440000		440000
مباني	328558455	278583070	49975385
موجودات أخرى مادية	655475317	431168078	224307238
موجودات قيد التنفيذ			
موجودات مالية	1493686		1493686
حقوق الاستثمار			
مجموع الأصول غير المتداولة	**1085494795**	**746699951**	**338794844**
الموجودات المتداولة			
المخزونات و مخزونات قيد التنفيذ			
المواد الأولية و اللوازم	1106273373	5369472	1100903900
تموينات أخرى	45747987	3298561	42449425

سلع قيد الإنجاز	630500239		630500239
المخزونات من المنتجات	96979798		96979798
المنتجات المتبقية أو النفايات	10552552		10552552
خسائر القيمة عن المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ			
الموردون و الحسابات المرتبطة			
الزبائن	1017423369	36036188	981387181
حقوق أخرى	1106441		1106441
إدارة الضرائب	791523		791523
أصول جارية أخرى	2821091		2821091
متاحات	8105318		8105318
حسابات جارية أخرى	2154763		2154763
الخزينة	10234859		10234859
مجموع الخصوم الجارية	**2945942368**	**44704222**	**2901238146**
مجموع عام للأصول	**4031437164**	**791404174**	**3240032990**

الخصوم	الملاحظة	N
الأموال الخاصة		1628000000
إعانات الدولة		/
النتيجة الصافية		- 60722685
مجموع الخصوم الغير جارية		/
قروض و ديون مالية		100000
ضرائب مؤجلة و مرصد لها		/
ديون أخرى غير جارية		/
مؤونات و نواتج ثابتة مسبقا		/
مجموع الخصوم غير الجارية		90911161
موردون و حسابات ملحقة		195325303
الضرائب		519849
ديون أخرى		333689409
خزينة الخصوم		87115450
ارتباطات ما بين الوحدات		960515853

مجموع الخصوم الجارية		3209844514
مجموع عام للخصوم		3240032990

الجدول اعلاه يمثل الميزانية المفصلة لسنة 2009 حسب النظام المحاسبي المالي وذلك لغرض دراستها وتحليل مؤشراتها المالية

الجدول رقم (5) تقديم الميزانية المالية المختصرة لسنة 2009 حسب SCF:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية	1658188476	الخصوم الدائمة	338794844
قيم الاستغلال	1567277315	الأموال الخاصة	1881385917
القيم القابلة للتحقيق	90911161	الخصوم غير الجارية	996366320
المتاحات	1581844514	الخصوم الجارية	23485910
مجموع الأصول	3240032990	مجموع الخصوم	3240032990

المصدر: تم إعداده وفقا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الجدول رقم(4) تقديم الميزانية المختصرة لسنة 2009 حسب PCN:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	566808286	الأموال الدائمة	2529348754
الأصول المتداولة	2689176851	الأموال الخاصة	2527941501
قيم الاستغلال	1652715251	مجموع الديون	728043641
قيم قابلة للتحقيق	1012975691	ديون طويلة الأجل	1407253
القيم الجاهزة	23485910	ديون قصيرة الأجل	72663683
مجموع الأصول	3255985142	مجموع الخصوم	3255985142

المصدر: تم إعداده وفقا للوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

-دراسة التوازن المالي للمؤسسة:

من أجل الوصول إلى تحليل واضح و شامل للقوائم المالية للمؤسسة سواء بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني أو النظام المحاسبي المالي الجديد وجب المرور بمجموعة من المراحل و التي في مقدمتها دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسة وعليه سنتطرق إلى:

التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي:

بهدف الوصول إلى إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة و تقييم أداءها المالي لابد من دراسة مؤشرات التوازن المالي حيث سنتطرق في دراستنا إلى النظامين القديم و الجديد وذلك من أجل تبيان الخلاف إن وُجد و محاولة إعطاء تعليق عليه و يمكن عرض هذه المؤشرات وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (6): مؤشرات التوازن المالي وفق PCN و SCF لسنة 2009

البيان	العلاقة	PCN	SCF
رأس المال العامل الدائم	الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية	1962540468	1319393632
رأس المال العامل الصافي	الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	1961133215	1228482471
رأس المال العامل الإجمالي	يساوي الأصول الجارية	2689176851	2901238146
رأس المال العامل الخارجي	يساوي مجموع الديون	728043636	1672755675

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (4): مؤشرات التوازن المالي

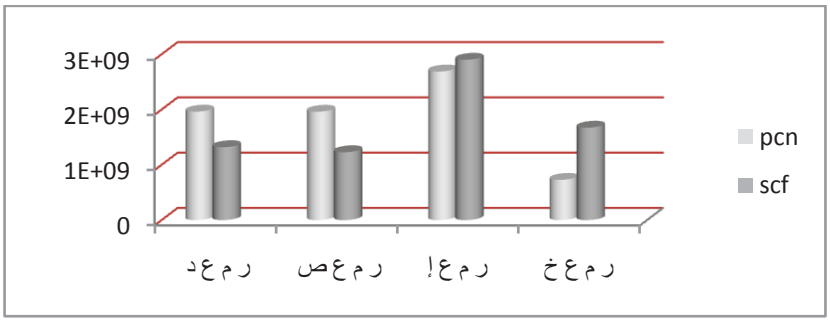

تم إعداده طبقا للوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

1- رؤوس الأموال العاملة:

1-1- رأس المال العامل الدائم : نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أنَ رأس المال العامل موجب خلال سنة الدراسة حيث حققت المؤسسة هامش أمان يقدَر ب 1962540468 في الميزانية المنجزة وفق المخطط المحاسبي الوطني، و هذا يعني أنَ أصولها الثابتة ممولة بالأموال الدائمة و هو ما يمكنها من تسديد التزاماتها القصيرة الأجل وذلك عند وصول تاريخ استحقاقها.

أما بالنسبة للميزانية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد فيقدَر ب 1319393632 و هو ما يُؤكد أنَ الأصول غير الجارية ممولة عن طريق الخصوم الغير الجارية و الأموال الخاصة، كما نلاحظ أنَ رأس المال العامل في الحالة الثانية أكبر منه في الحالة الأولى و هذا ما يدلَ على أنَ هناك قدرة أكبر للمؤسسة لسداد التزاماتها الجارية.

1-2- رأس المال العامل الخاص : نلاحظ أنه موجب في التحليل حسب المخطط المحاسبي الوطني و هذا ما يدل على وجود مقدار إضافي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة لتغطية الديون قصيرة الأجل، أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فهو موجب أيضا و هذا يعني أنَ الأصول الغير جارية ممولة عن طريق الأموال الخاصة مع وجود فائض لتمويل الخصوم غير الجارية.

1-3- رأس المال العامل الأجنبي: نلاحظ أنه موجب في الحالتين و هذا يعني أنَ المؤسسة تعتمد على الديون في نشاطها و هذا عنصر إيجابي بالنسبة لها و ذلك في حدود نسبية.

1-4 رأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ أنه موجب في كلتا الحالتين و هذا يعني أنَ للمؤسسة قدرة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل بأصولها الجارية.

2- احتياج رأس المال العامل:

نوضحه في الجدول رقم (7)

البيـان	احتياج رأس المال العامل
حسب PCN	1949054559
حسب SCF	1305907722

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أنَ المؤسسة حققت احتياجا بقيمة موجبة في كلتا الحالتين، وهذا يعني أنَ خصومها الجارية غير قادرة على تغطية أصولها الجارية بالنسبة للميزانية المعدة وفقا للنظام المحاسبي، أما بالنسبة للميزانية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني فتظهر لنا احتياج موجب أي أنَ هناك عجزا في الموارد المرتبطة بدورة الاستغلال و بالتالي فمن الأفضل للمؤسسة أن تقوم بتغير سياستها من خلال:

1- تخفيض قيمة المخزونات و المنتجات قيد الإنجاز و تقليص حقوق الزبائن.

2- تمديد مدة سداد ديون الموردين و تقليص مدة تحصيل حقوق الزبائن.

و عليه يمكن القول أنه على المؤسسة إعادة النظر في احتياجات الدورة إذا اعتمدت على ميزانية النظام المحاسبي المالي في الحكم على سياستها المالية.

3- الخزينة:

جدول رقم (8) يوضح تغيرات الخزينة:

البيـان	الخزينـة
حسب PCN	13485910
حسب SCF	13485910

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أنَ خزينة المؤسسة خلال سنة الدراسة موجبة وهذا يدل حسب الميزانية المعدة وفق SCF على أنَ الخزينة الموجبة هي التي تحقق التسيير العادي للمؤسسة و لا توقعها في مشكلة المردودية و الخطر و لا تمسَ ربحية المؤسسة، أما بالنسبة للميزانية المعدة وفق PCN فهذه الحالة تظهر الخزينة موجبة أيضا وهذا ما يساعد على مواجهة الحالة الطارئة دون إيقاعها في خطر ندرة السيولة.

و أخيرا نشير إلى أنَ التعليق على رؤوس الأموال العاملة لا يكفي للحكم على الوضعية المالية لذا سنحاول إكمال عملية التحليل من خلال دراسة النسب المالية.

4- التحليل عن طريق النسب المالية:

إنَ التحليل عن طريق النسب المالية يكتسي أهمية بالغة في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة و التي تتحدد حسب مجموعة من المؤشرات نذكر على سبيل المثال طبيعة النشاط و أهداف المحلل المالي، و فيما يلي إبراز هذه النسب:

الجدول رقم (9) يوضح النسب المالية للمؤسسة

النسبة	العلاقة	PCN	SCF
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول غير الجارية	4.46	4.89
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول غير الجارية	4.45	4.62
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/الخصوم	0.77	0.48

المصدر: تمَ إعداده بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (5): نسب التمويل للمؤسسة.

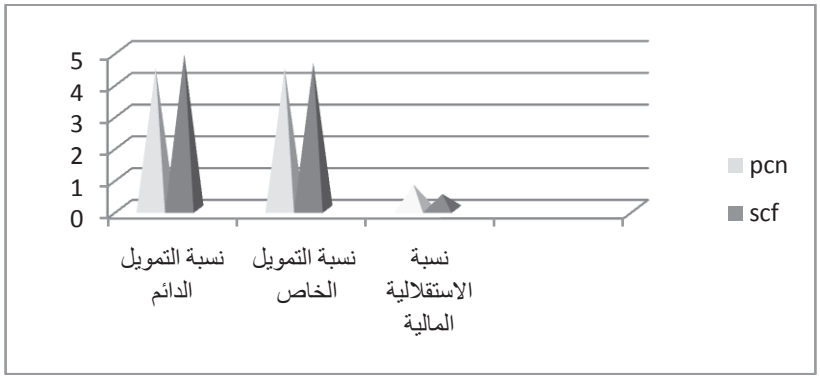

تم إعداده وفق الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

4-1- نسب التمويل:

أ- نسبة التمويل الدائم:

من خلال الدراسة لنسبة التمويل الدائم وفقا لتحليل الميزانية حسب المخطط المحاسبي يتعين لنا قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بالكامل باستخدام الأموال الدائمة، أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي تبرر هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الأصول غير الجارية عن طريق رؤوس الأموال الخاصة و الخصوم غير الجارية.

ب- نسبة التمويل الخاص:

من خلال الدراسة لنسبة التمويل الخاص نقول أنَ الأموال الخاصة للمؤسسة تُمَوِل الأصول الثابتة، أما النسبة الثانية فهي مقدمة وفق النظام المحاسبي المالي و هي تدل على أنَ المؤسسة قادرة على تمويل أصولها غير الجارية عن طريق رؤوس الأموال الخاصة، و منه يمكن ملاحظة أنَ قيمة النسبة حسب الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أكبر و منه

المؤسسة قادرة على التحكم في أصولها الغير جارية باستخدام أموالها الخاصة و هذا ما يشكل ضمان المتعاملين مع المؤسسة.

ج- نسبة الاستقلالية المالية:

من خلال الدراسة يمكننا القول أنَ نسبة الأولى المتعلقة بميزانية معدة وفق المخطط المحاسبي المالي، و هذا ما يدل على أنَ المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وذلك لاعتمادها على الأموال الخاصة في تمويل الأموال الخاصة في تمويل الأصول بدل الاعتماد على الديون و التي أعطت نسبة أقل من النسبة المعدة وفق المخطط المحاسبي و هو ما يعني عدم قدرة المؤسسة على تمويل جزء من أصولها الغير الجارية بأموالها الخاصة و هي تعطي فكرة على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجيوهذا يؤثر على إمكانية تسديد ديونها مستقبلا.

4-2- نسب الملاءة و السيولة:

الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم و يمكن عرضها من خلال الشكل:

الجدول رقم (10) يوضح نسب الملاءة و السيولة:

البيان	العلاقة	PCN	SCF
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	3.7	1.83
نسبة السيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق/الخصوم الجارية	0.139	0.629
نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة/الخصوم الجارية	0.0323	0.0148

المصدر: تم إعداده وفقا للوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (6): نسبة الملاءة و السيولة.

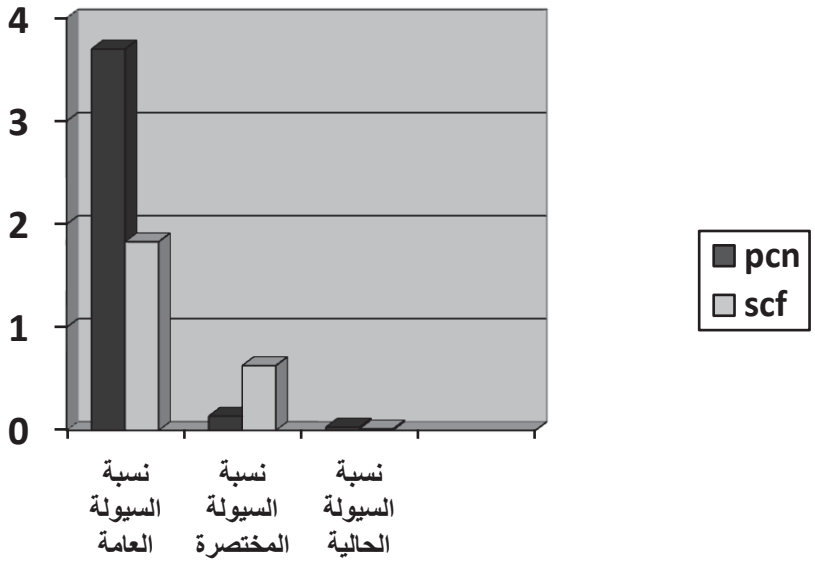

تم إعداده طبقا للوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

أ- نسبة السيولة العامة: من خلال الدراسة تبين أنَ هذه النسبة في الميزانيتين كبيرة

و هذا ما يفسر مقدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل في حالة تحويل المؤسسة لموجوداتها المتداولة إلى سيولة مالية، و هذا يعطي للمؤسسة ضمانات عند الإفلاس و الاقتراض بالإضافة إلى التحكم في تسيير احتياجاتها و مواردها لدورة الاستغلال، و على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع هذه النسبة في الميزانية المعدة وفق المخطط المحاسبي مقارنة مع نظيرتها في النظام المحاسبي المالي.

ب- نسبة السيولة المختصرة :من خلال تحليل الجدول رقم (10) نلاحظ نسبتين مختلفتين و هو ما يعني قدرة القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة على تغطية الديون قصيرة الأجل دون الحاجة لقيم الاستغلال.

ج- نسبة السيولة الحالية :من خلال الجدول رقم (10) يمكننا التمييز بين نسبتين حيث الأولى محتسبة وفق المخطط المحاسبي الوطني و الثانية وفق النظام المحاسبي المالي وهما منخفضتان، وهذا ما يدل على عدم قدرة القيم الجاهزة على الديون قصيرة الأجل. و عليه يتوجب على المؤسسة أن تقوم بتقليص المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق و الرفع في مدة دفع الديون قصيرة الأجل.

4-3- نسب النشاط:

هي النسب التي توضح مدى قدرة المؤسسة على التحكم في مواردها و يمكن عرضها في الشكل التالي:

الجدول رقم (11) نسب النشاط.

البيـان	متوسط دوران المواد	مدة تسديد الموردين	مدة تحصيل الزبائن
حسب PCN	188	29	233
حسب SCF	178	41	232

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم(7): نسب النشاط.

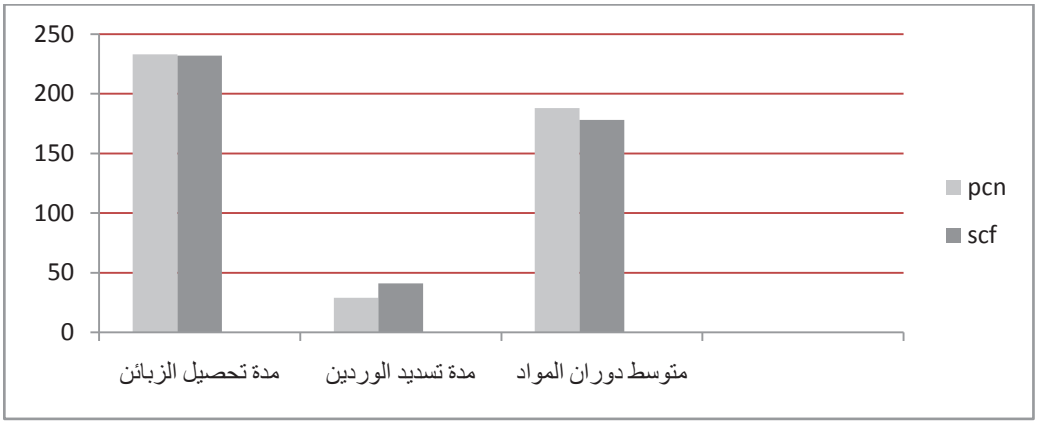

تم إعداده بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

أ- المدة المتوسطة لدوران المواد :من خلال الجدول السابق نلاحظ أنَ المدة المتوسطة لدوران المواد مرتفعة في كلتا الميزانيتين و عليه يتوجب على المؤسسة تقليص في هذه المدة إلى أقصى حد و ذلك لتخفيض من احتياج رأس المال العامل، وعلى العموم فإنَ تخفيض مدة تصريف البضاعة يعطي ميزة تنافسية للمؤسسة حيث أنَ استخدام هامش الربح أقل في المؤسسات الأخرى فرصة لتحقيق هامش ربح كبير بالمقارنة بالمؤسسات التي لديها مدة تصريف أكبر.

ب- مدة تسديد الموردين :نلاحظ أنَ مدة تسديد الموردين مرتفعة في كلتا الحالتين وهذا بسبب السياسة المتبعة من طرف المؤسسة في الشراء، و هذه النسبة تعتبر مقبولة لأنها تخفض من قيمة الاحتياج في رأس المال العامل حيث أنَ التمديد في عملية تسديد المستحقات يسمح للمؤسسة بتوفير سيولة معتبرة تساعدها على تسيير نشاطها العادي دون اللجوء إلى الاستدانة.

ج- مدة تحصيل الزبائن:نستنتج أنَ مدة تحصيل الحقوق من الزبائن مرتفعة و هي لا تخدم المؤسسة التي يتوجب عليها توفير السيولة الدائمة لأنَ طول هذه المدة يؤدي إلى ارتفاع احتياج رأس المال العامل. ومنه يتوجب على المؤسسة التقليص في هذه المدة وجعلها أقل من مدة تسديد الموردين حتى لا تقع في عجز مالي و الذي سيؤدي بها إلى الإقراض.

4-4- نسب المردودية:

هي النسب المستخدمة لقياس كفاءة المؤسسة و قدرتها على التحكم في دورة الاستغلال يمكن عرض نسب المردودية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة وفقا للشكل التالي:

الجدول رقم (12) يوضح نسب المردودية وفق SCF وPCNلسنة 2009.

البيان	PCN	SCF
المردودية المالية	0.24 -	0.03 -
المردودية الاقتصادية	0.015	0.013

المصدر: تمّ تقديمه اعتمادا على وثائق المؤسسة.

أ – المردودية المالية:

من خلال الجدول السابق يظهر جليا أنَ المؤسسة حققت مردودية سالبة وفق النظامين الجديد و القديم، وهذا راجع إلى النتيجة المحققة و عليه وجب على المؤسسة العمل على تحسين هذه المردودية خاصة إذا أخذت بعين الاعتبار الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

ب– المردودية الاقتصادية:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنَ المؤسسة حققت مرد وديةِ اقتصادية موجبة في كلتا الحالتين و يرجع هذا إلى أنَ المؤسسة قادرة على استعمال أصولها لتوليد الأرباح، حيث حققت نتيجة اقتصادية موجبة و هذا يعني أنَ كل وحدة نقدية مستخدمة في الأصول تولد ربح بمقدار 0.015 و هذا يدل على عدم عقلانية تسيير المخزونات و الاستثمارات والنقديات بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني و سوء تسيير المؤسسة لتثبيتاتها غير الجارية والمخزونات و باقي الموجودات الأخرى الخاصة بها لأنَ النسبة تقدر ب 0.013 بالنسبة للميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي و هذا لأنَ كلتا النسبتين ضعيفتين جدا.

تعليق عام على الوضعية المالية للمؤسسة:

نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية التي تسمح لنا بالقيام بالتحليل الديناميكي فقد اضطررنا بناء على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة و المتمثلة في الميزانيتين المعدتين في سنة واحدة 2009 حسب النظامين القديم و الجديد و جدولي حسابات النتائج لنفس السنة باستخدام تحليل مالي ساكن فقط و الذي مكننا من استنتاج ما يلي:

– حالة المؤسسة بصفة عامة غير جيدة نسبيا و ذلك بسبب النتيجة السالبة المحققة كما أنَ هناك بعض المؤشرات التي تعطي بعض الطمأنينة مثل رؤوس الأموال العاملة الموجبة و ذلك بالرغم من وجود احتياج في رأس المال العامل.

– و من خلال حساب نسبة الهيكلة المالية تبين لنا أنَ المؤسسة تعتمد على رأس المال الخاص في هيكلتها المالية مع ارتفاع الديون قصيرة الأجل نوعا و هذا ما يدلَ على أنَ المؤسسة قادرة على تمويل كافة أصولها بأموالها الخاصة و هذا يشجع المتعاملين مع المؤسسة بالثقة.

– نستنتج أيضا أنَ المؤسسة تتمتع بخزينة موجبة و هذا يعني أنها قادرة على تغطية ديونها القصيرة الأجل وخاصة في التحليل حسب النظام المحاسبي المالي.

– حققت المؤسسة نسب مرد وديةِ سالبة و هذا يعني أنَها غير قادرة على تحقيق عائد من وراء تشغيل أموالها الخاصة و ذلك في كلتا الحالتين.

– إنَ نسب النشاط في كلتا الحالتين تدلَ بأنَ المؤسسة تتبع سياسة خاطئة في تسيير نشاطها و ذلك في ما يتعلق بمدة تسديد الموردين أقل من مدة تسديد حقوق الزبائن.

خلاصة الفصل الثاني:

من أجل أن تحقق المؤسسة أهدافها المسطرة و تصل إلى التسيير الفعال يجب أن تبنى على أسس علمية و ركائز صحيحة و لمتابعة وضعيتها المالية و توازناتها تستخدم في ذلك تقنية من تقنيات التسيير و التي تهدف إلى مساعدتها ألا و هي " التحليل المالي "، الذي يعتبر أداة فعالة، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة عن طريق فحص السياسات المالية للمؤسسة في دورات متعددة و دراستها و تفسيرها مما يساعد على اكتشاف ضعف السياسات و معالجتها بتدعيم نقاط القوة و التخفيف من نقاط الضعف حيث يركز اهتمام المسيرين و مختلف المتعاملين مع المؤسسة على كيفية فهم مضمون القوائم المالية ومختلف العمليات المالية مما يستلزم ضرورة تحليلها و ذلك حتى يتمكن من الاستفادة منها، و بالتالي الحكم على المركز المالي للمؤسسة الذي على أساسه يتم اتخاذ القرار في المستقبل.
بعد الدراسة التطبيقية للمؤسسة الاقتصادية تبين أنَ النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسة سيكون له آثار على القوائم المالية تختلف عن تلك الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني فيما يخص عناصر القوائم المالية نجد هناك تغيرات سواء على العناصر المكونة لها حيث أصبحت هناك خمسة قوائم أساسية و هي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في رأس المال و الملاحق.

و بالإضافة إلى إجراء مقارنة لمختلف النسب و مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة وهذا سواء اعتمادنا على ميزانية معدة وفق المخطط المحاسبي الوطني أو النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنَ وضعية المؤسسة ليست في حالة جيدة و ذلك لتحقيق نتيجة سالبة خلال السنتين الماضيتين.

الخاتمة العامة:

لقد قمنا خلال بحثنا هذا بدراسة أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في مجال التحليل المالي وقد كان هدفنا من وراء ذلك معرفة أهم التغيرات الحاصلة في هذا المجال، و ذلك بالتطرق في الفصل الأول إلى نقائص المخطط المحاسبي الوطني، وأهم المشاكل التي واجهها مستعملوه و التي بدورها أدّت إلى ضرورة استحداث نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية و الظروف الداخلية للاقتصاد الوطني.

حيث تطرقنا في هذا الجانب إلى الإطار العام لهذا النظام بالإضافة إلى الفرضيات التي يقوم عليها مع الإشارة إلى الإضافات التي جاء بها على مستوى التحليل المالي كما تم عرض القوائم المالية وفق هذا النظام.

أما في الفصل الثاني فقد تعرفنا على تطور التحليل المالي وأهميته و ذلك من خلال التطرق إلى نشأة و تطور التحليل المالي و المعايير المستخدمة في عملية التحليل و من ثمّ إلى خطوات التحليل المالي و مصادره و الجهات المستفيدة منه و هذا في المبحث الأول.

و بالنسبة للمبحث الثاني قمنا بعرض أدوات التحليل المالي المختلفة و المتمثلة في رؤوس الأموال العاملة والنسب المالية بمختلف أنواعها.

أمّا بالنسبة للمبحث الثالث فقد قمنا بالتطرق إلى المخرجات النهائية لعملية التحليل المتمثلة في التقارير المالية والتي تعتبر بمثابة تلخيص للعمل المنجز في عملية التحليل من البداية للنهاية.

و عليه و من خلال عرض النقاط السابقة نلخص أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية و التي تعتبر كإجابة على الفرضيات التي انطلقنا منها.

إنّ النظام المحاسبي المالي الجديد هو عبارة عن مجموعة من القوانين المأخوذة من المعايير المحاسبية الدولية و التي تهدف إلى إضافة مصداقية أكثر للقوائم المالية حيث تم الإبقاء فقط على خمس قوائم مالية و التي هي قائمة المركز المالي، جدول حسابات النتائج قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في رأس المال، الملاحق.

أما بالنسبة لأدوات التحليل فلم تختلف بشكل جدري بقدر التغيرات الحاصلة في عناصر التحليل (القوائم المالية)، و التي أصبحت تخضع للشفافية في العرض و البساطة و الوضوح و ذلك نتيجة تغير الهدف من إعداد هذه القوائم و الذي أصبح خدمة المتعاملين الخارجيين بدلا من الهدف الجبائي.

كذلك هناك الكثير من الآثار التي تطرأ على عناصر الميزانية و لكنها لم تظهر عند تطبيقها لميزانية المؤسسة وذلك لأنّ تلك العناصر محل التأثر هي غير موجودة أصلا في الميزانية مثل الاستثمارات المعنوية و كذلك المصاريف الإعدادية.

على العموم يمكن القول أنّ الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي هي ذات نظرة مالية حيث أصبحت تهتم بالأحداث الماضية و الأحداث المستقبلية للمؤسسة من خلال طرق التقييم المستعملة، بينما كانت حسب المخطط المحاسبي الوطني ذات نظرة ذمية تهتم فقط بالأحداث الماضية للمؤسسة و لذلك فهي تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة.

و في الأخير يمكن القول أنّ هناك جوانب لم تُدرس في موضوعنا هذا و نراها تزيد في تعميق الفهم له، نذكر منها دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي للمؤسسات. أماّ في ما يخص الصعوبات و العوائق التي واجهوها في تطبيق في تطبيق النظام المحاسبي المالي فقد أرجعها رئيس دائرة المحاسبة و المالية إلى ما يلي:

– غياب الدورات التكوينية المتعلقة بكيفية الانتقال إلى النظام الجديد و اكتفاء المؤسسة بتعليمات المرسوم الوزاري المتعلق بشرح مراحل الانتقال و الذي كان متأخرا هو أيضا.

– عدم التوضيح من طرف الوزارة للطرق المتبعة في لتقييم و ذلك في غياب طرق التقييم الأخرى مثلا كالأسواق المالية و البورصات...

– تخوف المحاسبين من التسجيل وفق النظام الجديد و ذلك بسبب عدم التأهيل و خوفهم من ارتكاب الأخطاء الفنية، و هذا للإجابة على الفرضية المتعلقة ب ما هي صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية.

التوصيات و الإقتراحات:

بعد استخلاص النتائج نصل الآن إلى تقديم التوصيات التي أردناها كالتالي:

– على المؤسسة أن تأهل تأهيلا اقتصاديا كاملا يسمح لها من تحسين أدائها.

– تحسين المردودية المالية من خلال تشغيل و توظيف الأموال المجمدة و الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستخدامات.

– الحرص أكثر على تحصيل الحقوق لأن أي تأخير قد يؤثر سلب ا على قدرة تسديد المؤسسة لديونها في مواعيد الاستحقاق، وذلك باعتماد النظر في فترة الائتمان الممنوحة من قبل الموردين و تلك التي تمنحها لزبائنها.

– تحسين و تطوير نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة و ذلك بإدراج مصلحة المحاسبة التحليلية التي تسمح بمراقبة و تحديد التكاليف.

– إضافة مصلحة مراقبة التسيير من أجل ضمان رقابة للتكاليف مما يضمن ترشيد تسيير المؤسسة.

– الاهتمام أكثر بتحسين المردودية بصفة عامة و المردودية المالية بصفة خاصة مما يضمن استمرار و تطوير المؤسسة و هي من أهم التوصيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية:

1- أبو الفتاح علي فضالة، التحليل المالي و إدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع القاهرة، 1996.

2- أمين الشنطي، عامر شقري، الإدارة و التحليل المالي، دار البداية ، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2005.

3- بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الإستغلال، دار الطباعة و النشر والتوزيع، 1996.

4- خالد جمال جعارات، التقارير المالية الدولية، دار إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى الأردن، 2007.

5- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، 2001.

6- خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف إتحاد المصارف العرب، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

7- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، الجزائر، 2008.

8- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2002.

9- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان ن الطبعة الثانية، 2002.

10- عبد الغفار حنيفي، أساسيات الإدارة المالية دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الإسكندرية مصر، 2003.

11- عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط الماليإتجاهات معاصرة، دار النازوري العلمية للطباعة و النشر، 2006.

12- عويس مصطفى اسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998.

13- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي للنشر و التوزيع، الإسكندرية مصر ، 2001.

14- مبارك لسوسن التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

15- محمد المبروك أبوزيد، شركات و الأسواق المالية-التحليل المالي-، دار المريخ للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2009.

16- محمد مطر، التحليل المالي و الإئتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

17- منير شاكر و آخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرار، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

18- مؤيد راضي خنفر-غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006.

19- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير و التحليل المالي، دار المحمدية، الجزائر، 2000.

20- وليد ناجي الحيالي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

21- يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1- Jeansfrancois des robert , francois mechin, herve puteaux 2004, norme ifrs et pme, édition dunod.

2- Projet de système comptable financier op-cit, p 072 Idem

3- Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier.

4- Pierre conso , La Gestion Financière de l'entreprise , edition dunod , 7ème édition , Paris , 1999.

5- Chamtal buissart , Analyse Financière, 3ème edition, France, 2005.

6- J.Saulquin et C.H.d'Arcimol ; gestion financière , édition vuibert , 1993.

7- Martil thevenot, Analyse et gestion financière conception , ulrich meyer, 12 édition, Paris, 1999.

8- Daniel sanleite et Dominique roux ''gestion'' 1ère édition , France , 1992.

9- J. Peyrard, Analyse financière societés et groupe , Paris Vuibert, 1986.

الأطروحات:

1- بودبة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المحاسبية و المالية للمؤسسات الاقتصادية، رسالة الماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2007.

2- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

الوثائق الرسمية:

1- الجريدة الرسمية العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 07-11، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المادة 3.

2- الجريدة الرسمية للمداولات، الدورة الخريفية، 2007، العدد 2.

3- وزارة المالية المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موفم للنشر، الجزائر،2009.

4- المنشور رقم 89/047، المؤرخ في 1989/05/24التعليمة 95/ 001 المؤرخ في 1995/10/02.

الملحق رقم 01: نموذج الميزانية في 12/31/ن

		السنة N			N-1
الأصل	الملاحظة	الإجمالي	الإهتلاكات و المؤونات	N الصافي	الصافي
أصول غير جارية					
فارق بين إقتناء المنتج الإجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير التجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و إستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ماشابهها					
حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة					
الموجودات و ماشابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
المجموع					

الخصوم	N	الملاحظة
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال تم إصداره		
رأس المال غير المستعان به		
علاوات و إحتياطات – إحتياطات مدمجة		
فوارق إعادة التقييم – فارق المعادلة		
نتيجة صافية (نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجمع)		
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى/ ترحيل من جديد		
المجموع (1)		
الخصوم غير الجارية		
قروض و ديون مالية		
ضرائب (المؤجلة و المرصد لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		
مجموع (2)		
الخصوم الجارية		
موردون و حسابات ملحقة بهم		
ضرائب		
ديون أخرى		
خزينة سلبية		
مجموع (3)		
مجموع عام للخصوم		

الملحق رقم (2): نموذج جدول حسابات النتائج

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم التفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			

منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1) منها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع			

الملحق رقم (3): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	الملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التو ضيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة استثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم (4): سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

البيان	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
صافي النتيجة للسنة المالية		
تصحيحات من أجل:		
الإهتلاكات و الأرصدة		
تغير الضرائب المؤجلة		
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية		
تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى		
تغير الموردين و الديون الأخرى		
نقص أو الزيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب		
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)		
تدفقات الخزينة المتأتية من إقتناء تثبيتات		
تحصيلات التنازل عن تثبيتات		
تأثيرات تغير محيط الإدماج (1)		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عملية التمويل		
الحصص المدفوعة للمساهمين		
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)		
إصدار القروض		
تسديد القروض		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)		
تغيرات أموال الخزينة (أ،ب،ج)		
أموال الخزينة عن الغفتتاح		
أموال الخزينة عن الإقفال		
تأثير تغير سعر المعملات الأجنبية(1)		
تغير أموال الخزينة		

الملحق رقم(5): نموذج جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق الشراء	فرق إعادة التقييم	الإحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31ديسمبر						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم تثبيتات الارباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتيجة الحصص لمدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبرN-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات						

الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						